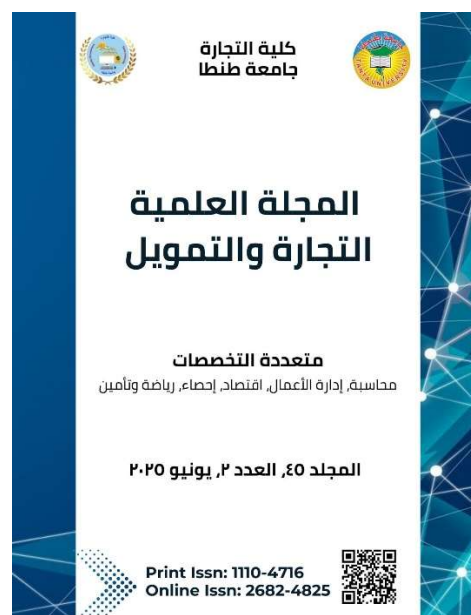


المجلة العلمية التجارة والتمويل

<https://caf.journals.ekb.eg>



أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023)

محمد حسن الشامي^a و السيد محمد السريتي^b

^aمدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

^bأستاذ الاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية.

تاريخ النشر الالكتروني: يونيو 2025

للتأصيل المرجعي: الشامي ، محمد حسن و السريتي ، السيد محمد. أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس
التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023)(2025) ، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، المجلد 45 (2)، 611-658.

المعرف الرقمي: /caf.2025.43403510.21608

للتواصل مع المؤلف: elshamy.moh@alexu.edu.eg

^bعميد المعهد العالي للحاسب الآلي بكينج مريوط

أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023)

محمد حسن الشامي

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

السيد محمد أحمد السريتي

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية.

تاريخ المقالة

تم استلامه في 2 إبريل 2025 ، وتم قبوله في 11 مايو 2025، وهو متاح على الإنترنت يونيو 2025

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023)، وتكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج واحدة من أبرز الإشكاليات الاقتصادية التي تواجه الاقتصادات الريعية المعتمدة على مورد ناضب كالنفط، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع تطور أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن المنهج القياسي باستخدام نموذج الفجوات الموزعة متعددة الحدود (PDL) لتقدير العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن أسعار النفط تؤثر بشكل معنوي وإيجابي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وعلى الرغم من ذلك فلا ينبغي للدول النفطية الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية؛ ولذلك توصي الدراسة بضرورة تسريع سياسات التنويع الاقتصادي وتخفيف الارتباط الأحادي بالنفط لضمان استدامة النمو في دول الخليج.

الكلمات المفتاحية

أسعار النفط؛ النمو الاقتصادي؛ دول مجلس التعاون الخليجي؛ نموذج PDL؛ بيانات مقطعية زمنية.

1. مقدمة

زادت أهمية النفط في السنوات الأخيرة، وبمرور الوقت أصبح النفط المصدر الوحيد لمواد الصناعة ووقود للطاقة، ومن يمتلك الطاقة اليوم يستطيع السيطرة على الاقتصاد العالمي، ومن أجل أن تنمو هذه الثروة فلا بد من استثمارها بشكل مناسب، واستحوذت الدول العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص على حصة عالية من إنتاج النفط، وسوف تزيد أهمية النفط العربي خلال السنوات العشرين المقبلة. ولقد بينت تجارب

التممية الاقتصادية في الدول العربية أن نعمة الموارد الطبيعية تحولت في حالات كثيرة إلى نقمة أو لعنة، فقد كان لوفرة الموارد الطبيعية (النفط) أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه الدول. ولذا أصبحت العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي محوراً أساسياً في كثير من الدراسات والأبحاث، التي حاولت البحث عن سبب عدم قدرة كثير من الدول العربية التي تمتلك مورد النفط النهوض باقتصاداتها وتحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة، رغم الأموال الطائلة التي حققتها من عوائد النفط خصوصاً في فترات الطفرات النفطية (حمزة، 2014).

وكانت السمة العامة للاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الخمسة السابقة الاعتماد على صادرات النفط الخام، حيث تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر المصدرين للنفط على مستوى العالم، ويعتبر النفط من أهم المصادر التي تعتمد عليها هذه الدول في تنمية مواردها واقتصادها، وقد اعتمدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي في استراتيجياتها الحالية على تقليل اعتمادها على النفط، واستحداث اقتصاد جديد يعتمد على موارد أخرى، وذلك لتقليل اعتمادها على النفط كمورد واحد، وأصبح خلال السنوات الأخيرة متأرجحاً في الأسعار وفقاً لتقلبات سوق النفط، لذلك تم التفكير باستحداث رؤية جديدة حديثة تعتمد على تنوع مصادر الدخل القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، وأن أغلب الدول النامية تعتمد على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، وتواجه عديداً من التحديات داخلياً وخارجياً بغية تحقيق التنوع الاقتصادي.

ويتسم سعر النفط بالتذبذب صعوداً وهبوطاً بين الحين والآخر؛ بسبب ربط سعر برميل النفط بقوة العرض والطلب وآلية السوق الحرة، فمن جانب العرض، يتحدد سعر النفط بالسياسات النفطية للدول المنتجة والمصدرة ومنظمة أوبك. ومن ناحية الطلب، فهناك دور كبير لمعدلات النمو الاقتصادي والكثافة السكانية والعوامل الاقتصادية المؤثرة على أسعار النفط؛ أهمها التقلبات الاقتصادية؛ والتي تتمثل في "حركة التذبذب التي تحدث في النشاط الاقتصادي والنتاج القومي من رواج، وانتعاش، وكساد، وتضخم، وأزمات مالية وحروب تؤثر على الأداء الاقتصادي، وهي نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ فهي لحظة حرجة وحاسمة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية سيئة (الحقاني ومحمد، 2015).

تتناول الدراسة الحالية موضوعاً ذا تأثير كبير على الاقتصاد العالمي وهو استكشاف أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023). وقد تناولت بعض الدراسات أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول العربية بشكل عام، ومن تلك الدراسات فقد خلصت دراسة بلعباس ، (2018) إلى أن الصدمة في أسعار النفط تؤثر بقوة في الدول العربية بعد سنتين من حدوثها، وأن أسعار النفط تؤثر تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي للدول العربية، وأن الدول العربية النفطية تتأثر تأثيراً إيجابياً بأسعار النفط، عكس الدول العربية غير النفطية التي تؤثر فيها ارتفاعات أسعار النفط تأثيراً سلبياً، وأظهرت دراسة

محمود ، (2018) تباين أثر هبوط أسعار النفط على الدول الخليجية والدول غير الخليجية المصدرة للنفط، وعلى مستوى الاقتصاد المصري، وأكدت الدراسة على أهمية إصلاح سياسات دعم الطاقة لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة. وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس قوامه ما هو أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023)؟

وترجع أهمية الدراسة إلى أنها تسهم في زيادة الإثراء المعرفي بالحقول الدراسية المتعلقة بأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، لما قد تشكله نتائج هذه الدراسة من حافز قوي للقيام بدراسات مستقبلية. وتسهم في الاستفادة من المؤشرات البحثية الناتجة عن هذه الدراسة في وضع الأسس العلمية لعمليات تسعير النفط، وأثرها على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. وتتمثل الفائدة العلمية والأكاديمية لهذه الدراسة فيما تضيفه نتائجها إلى المعرفة، وتعمل على تقليص الفجوة القائمة في الأدبيات الاقتصادية، وذلك نتيجة لندرة الدراسات حول أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتمثل الهدف الرئيس للدراسة في بيان أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023). لتحقيق أهداف الدراسة فإنها تسعى لاختبار الفرضية التالية: تؤثر أسعار النفط سلبياً على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023).

وتعتمد منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع تطور أسعار النفط، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023). والمنهج الكمي من خلال تطبيق منهجية نماذج السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية، والأسلوب القياسي باستخدام نموذج الفجوات الموزعة متعدد الحدود للتحقق من وجود أثر معنوي أسعار النفط على النمو (PDL) Polynomial Distributed Lag Model الاقتصادي دول مجلس التعاون الخليجي في الأجلين الطويل والقصير بالتطبيق على بيانات الفترة (1990-2023). وتنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية. يتناول أولها: الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية لأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي. ويختص ثانيها: بتطور أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023). ويقدم ثالثها: نموذجاً قياسياً لتقدير أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الفجوات الموزعة متعددة الحدود (PDL)، ويوضح رابعها: السياسات المقترحة لتحقيق استقرار أسعار النفط واستقرار معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

2. أدبيات الدراسة

يوضح هذا القسم الأدب الاقتصادي النظري لأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ثم يلي ذلك الأدب الاقتصادي التطبيقي لأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، وأخيراً بيان الفجوة البحثية.

2. 1. الأدب الاقتصادي النظري لأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي

يقدم الأدب الاقتصادي النظري تحليلات متنوعة حول آليات تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ويمكن تلخيص أهم هذه الآليات فيما يلي:

1- قناة العرض (Supply-Side Channel): وتتم من خلال تكاليف الإنتاج، فارتفاع أسعار النفط يزيد من تكاليف الطاقة والنقل للمؤسسات، مما يرفع تكلفة الإنتاج الإجمالية، وهذا قد يدفع الشركات إلى تقليل الإنتاج أو تأجيل الاستثمارات، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي (Blanchard & Gali, 2007).

2- وكذلك عن طريق الإنتاجية، فارتفاع تكاليف الطاقة يمكن أن يؤدي إلى تقليل كفاءة استخدام المدخلات الأخرى مثل رأس المال والعمالة، مما يخفض من الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد (Berndt & Wood, 1975).

3- قناة الطلب (Demand-Side Channel): وتتم من خلال الدخل المتاح، فارتفاع أسعار النفط يقلل من الدخل المتاح للمستهلكين بسبب ارتفاع تكلفة الوقود والمواصلات، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الأخرى (Edelstein & Kilian, 2009)، ويؤثر ذلك سلباً على الطلب الكلي والنمو الاقتصادي. وعن طريق الاستثمار؛ ففي حالة عدم اليقين الناتجة عن تقلبات أسعار النفط يمكن أن تثبط الاستثمار من قبل الشركات خوفاً من تقلبات التكاليف والأرباح المستقبلية. وتؤدي التجارة بالنسبة للدول المستوردة للنفط، إلى ارتفاع الأسعار وزيادة فاتورة الاستيراد، مما قد يضعف الميزان التجاري ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي (Bernanke, 1983)، وعلى العكس من ذلك تستفيد الدول المصدرة للنفط من ارتفاع الإيرادات.

4- قناة السياسة النقدية (Monetary Policy Channel): وتتم من خلال التضخم، فارتفاع أسعار النفط يساهم في زيادة التضخم من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، واستجابة لذلك، قد تضطر البنوك المركزية إلى تبني سياسات نقدية انكماشية (مثل رفع أسعار الفائدة) للسيطرة على التضخم، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي (Clarida *et al.*, 1999).

5- قناة الثروة (Wealth Channel): وتتم من خلال توزيع الدخل فارتفاع أسعار النفط ينقل الثروة من مستهلكي ومنتجي السلع والخدمات الأخرى إلى منتجي النفط، ويعتمد التأثير الكلي على النمو على كيفية إنفاق هذه الثروة

الإضافية، وإذا تم إنفاقها بشكل كبير فقد يكون التأثير محايداً أو حتى إيجابياً، ولكن إذا تم ادخارها أو استثمارها بشكل غير فعال، فقد يكون التأثير محدوداً (Mork, 1989).

6- قناة عدم اليقين (Uncertainty Channel): وتتم من خلال قرارات الاستثمار والاستهلاك؛ فتقلبات أسعار النفط تخلق حالة من عدم اليقين بشأن التكاليف المستقبلية والأرباح، مما يؤدي إلى تأجيل قرارات الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي (Bloom, 2009).

7- نظرية صدمات العرض (Supply Shock Theory): يعد ارتفاع أسعار النفط صدمة عرض سلبية، تؤدي إلى تخفيض حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يزيد معدل التضخم، مما يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي (Corden & Neary, 1982).

8- نظرية المرض الهولندي (Dutch Disease Theory): في الدول المصدرة للنفط، يمكن أن يؤدي التدفق الكبير للإيرادات النفطية إلى ارتفاع قيمة العملة، مما يجعل القطاعات غير النفطية أقل قدرة على المنافسة ويؤثر سلباً على تنوع الاقتصاد ونموه على المدى الطويل (Corden & Neary, 1982).

يؤكد الأدب الاقتصادي النظري على أن العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي معقدة وتعتمد على تفاعل عديد من قنوات العرض والطلب والسياسة النقدية وعدم اليقين، فيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة تكاليف الإنتاج، وتقليل الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي، وتثبيط الاستثمار بسبب عدم اليقين، وزيادة التضخم مما يستدعي سياسات نقدية انكماشية. ومع ذلك، فإن التأثير الفعلي يعتمد على عوامل مختلفة، مثل: هيكل الاقتصاد (مستورد أو مصدر للنفط)، ومرونة الطلب والعرض، ومدي استجابة السياسات الاقتصادية، فضلاً عن أن تقلبات الأسعار بحد ذاتها يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الاستثمار والنمو الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك تستفيد الدول المصدرة للنفط من ارتفاع أسعار النفط، والتي تؤدي إلى زيادة الإيرادات، ولكن إدارة هذه الإيرادات وتأثيرها على القطاعات الأخرى في الاقتصاد يلعب دوراً حاسماً في تحديد التأثير الكلي على النمو الاقتصادي، وأن تقلبات أسعار النفط بحد ذاتها يمكن أن تخلق حالة من عدم اليقين، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

2.2. الأدب الاقتصادي التطبيقي لأثر أسعار النفط وتقلباتها على النمو الاقتصادي

تناولت عديد من الدراسات التطبيقية أسعار النفط وتقلباتها وأثرها في النمو الاقتصادي، سواء في صورة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى عينة من الدول المنتجة للنفط أو عينة من الدول المستوردة للنفط، أو على دول معينة. وسوف يتم تقسيم هذه الدراسات إلى قسمين؛ يتناول أولهما: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ويوضح ثانيهما: أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي.

2.2.1. الأدب الاقتصادي التطبيقي لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي

يركز القسم الأول من الأدب الاقتصادي التطبيقي على أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ولعل من أهم هذه الدراسات مرتبة من الأقدم إلى الأحدث ما يلي:

1-دراسة (خويلدات وآخرون، 2013)، بعنوان: "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر - الإمارات العربية المتحدة)"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التغير في أسعار النفط على الميزان التجاري، والنااتج المحلي الإجمالي، والموازنة العامة للجزائر والإمارات، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج المقارن للمقارنة بين الجزائر والإمارات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معدلات النمو في الجزائر والإمارات تذبذبت جراء عدم استقرار أسعار النفط، التي تعتبر من أهم العوامل المؤثر فيه، وتسعى السياسات الجديدة لهاتين الدولتين لوضع اقتصادي منتعش لتجنب التوتر في الأوضاع الاجتماعية للشعوب العربية، ووجود علاقة طردية بين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي.

2-دراسة (Al-Maamary et al., 2017) بعنوان "The Impact of Oil Price Fluctuations on Common Renewable Energies and Economic Growth in GCC Countries" وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على مصادر الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2016)، واعتمدت الدراسة على نموذج (Multiple Linear Regression - MLR)، وجاءت متغيرات الدراسة ممثلة في معدل النمو السنوي للنااتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، ومتوسط أسعار النفط، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والعرض النقدي بمفهومه الموسع، والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، ونسبة المشاركة في قوة العمل (كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية 15-64) كمتغيرات تفسيرية. وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ الاستثمارات في الطاقة المتجددة، حيث تفضل حكومات مجلس التعاون الخليجي الاستثمار في النفط والغاز كمصدر رئيسي للطاقة، مما يبقي

اقتصاداتها رهينة لتقلبات أسعار النفط، ويضعف من جهود التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية لتلك الدول، ومن ثم، تباطؤ النمو الاقتصادي.

3- دراسة (بلعباس، 2018)، بعنوان "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات المقطعية"، وهدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول العربية النفطية وغير النفطية، وذلك باستخدام نماذج البيانات المقطعية (Panel Data)، واعتمدت الدراسة على بيانات سلسلة سنوية لكل من أسعار النفط والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1991-2016). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الصدمة في أسعار النفط تؤثر بقوة في الدول العربية بعد سنتين من حدوثها، وأن أسعار النفط تؤثر تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي للدول العربية، وأن الدول العربية النفطية تتأثر تأثيراً إيجابياً بأسعار النفط، عكس الدول العربية غير النفطية التي تؤثر فيها ارتفاعات أسعار النفط تأثيراً سلبياً.

4- دراسة (طهير، 2019)، بعنوان "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول الأوبك باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2000 - 2017م)"، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط في النمو الاقتصادي في دول أوبك، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك، ويرجع ذلك إلى اعتماد هذه الدول على عائدات تصدير النفط بصفة كبيرة، وارتباط سعر النفط بالسوق العالمية الخاضعة لقانون العرض والطلب، بسعر الصرف الأجنبي، وتوجد علاقة طردية بين سعر النفط والنمو الاقتصادي.

5- دراسة (صلاح وآخرون، 2019)، بعنوان: "أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في الفترة من 2000 حتى 2017"، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تحركات أسعار النفط في دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية وأثر ذلك على النمو الاقتصادي في كلا الدولتين. واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واختبار جرانجر للسببية، واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية خلال الفترة (2000-2017م) مستمدة من مصرف ليبيا المركزي ومؤسسة النقد العربي السعودي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين سعر برميل النفط وبين النمو الاقتصادي في السعودية وليبيا، حيث إن الارتفاع في سعر برميل النفط أثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي مقاساً بالاستهلاك المحلي والاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي بجانب تحسن مستوي الصادرات مقابل الواردات.

6- دراسة (العدواني، 2020)، بعنوان: "أثر تقلب أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الكويت"، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الكويت خلال الفترة

(1990-2018م)، وتحليل أسباب تقلبات أسعار النفط العالمية وآثار هذه التقلبات، اعتمدت الدراسة على الأسلوب الاستقرائي والمنهج الاستنباطي لتحليل عائدات النفط في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية، واستخدمت المنهج التحليلي لتفسير وتحليل العوامل المتسببة في عدم استقرار أسعار النفط، واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية مستمدة من البنك الدولي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر النفط وإجمالي الناتج المحلي وإيرادات قطاع النفط. وأوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة في الكويت بعيداً عن النفط.

7- دراسة (خليفة، 2023)، بعنوان: "أثر التقلبات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في مصر"، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التقلبات في الأسعار العالمية للنفط على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2021م)، واستخدمت الدراسة بيانات شهرية لأسعار النفط مستمدة من البنك الدولي، واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذي الفجوات الموزعة (NARDL). وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية توازنه طويلة الأجل؛ أي علاقة تكامل مشترك بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في مصر، وأكدت نتائج الدراسة على عدم تماثل تأثير تقلبات أسعار النفط الموجبة والسالبة على النمو الاقتصادي.

8- دراسة (خليفة وفرح، 2024)، بعنوان: "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية لتقدير علاقات التماثل وغير التماثل بين المتغيرات الكلية"، وهدفت هذه الدراسة إلى التحقق من آثار تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980-2022م) من خلال تقدير العلاقات غير الخطية بينها، واستخدام تقدير العلاقات التماثلية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وذلك بالاعتماد على الانحدار غير الخطي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (NARDL)، واستخدمت الدراسة بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1980-2022م) مستمدة من البنك الدولي، ومصرف ليبيا المركزي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكل من الأثر الإيجابي والأثر السلبي لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا، وبالتالي أمكن تقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين هذه المتغيرات والتي تضمنت وجود علاقة طردية وتماثلية بين الأثر الموجب والأثر السالب لتقلبات أسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي، مما يؤكد أن تقلبات أسعار النفط سواء بالانخفاض أو الارتفاع يخلق آثار سلبية وإيجابية على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، ولذا يجب على الاقتصاد الليبي تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ركزت دراسات هذا القسم على تحليل أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في دول عربية متنوعة (الجزائر، والإمارات، وليبيا، والسعودية، والكويت، ومصر، ومجموعة من الدول العربية) وخلال فترات زمنية مختلفة. واستخدمت الدراسات نماذج قياسية مثل نماذج

الانحدار المختلفة (NARDL, ARDL, Panel Data, MLR). وأكدت معظم الدراسات على الأثر السلبي لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي. وأكدت بعض الدراسات على أهمية التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط وتجنب الآثار السلبية لتقلباته.

2.2.2. الأدب الاقتصادي التطبيقي لأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي

يركز القسم الثاني من الأدب الاقتصادي التطبيقي لأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ولعل من أهم هذه الدراسات مرتبة من الأقدم إلى الأحدث ما يلي:

1- دراسة (النسور، 2008)، بعنوان: "تأثير أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الأردن"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان كيفية تأثير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الأردني، وقياس الكيفية التي تمر بها التغيرات السعرية للبترول على المستهلك النهائي لبعض المشتقات البترولية المستهلكة مثل: البنزين والديزل، واستخدمت الدراسة الصيغة اللوغاريتمية وتحليل التباين ANOVA، واعتمدت الدراسة على البيانات السنوية خلال الفترة (1970-2008) مستمدة من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية. توصلت الدراسة إلى إن انخفاض أسعار البترول سوف تؤثر في زيادة الكمية المستهلكة منه، مما يعزز معدل النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في الطريقة الحالية لتسعير المشتقات النفطية في الأردن.

2- دراسة (Attia, 2016) بعنوان "The Impact of Oil Prices on the Economic Growth and Development in the GCC Countries" وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1995-2015)، واعتمدت الدراسة في تقدير علاقات الأجل الطويل على نموذج (Panel Dynamic Ordinary Least Squares – PDOLS)، وتم استخدام نموذج (Error Correction Model – ECM) لتقدير علاقات الأجل القصير، وركزت الدراسة على التأثير غير المتماثل بين متوسط أسعار النفط والنمو الاقتصادي وتأثير السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، ومتوسط أسعار النفط، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة المشاركة في قوة العمل (كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية 15-64)، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تفسيرية. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار النفط يعزز النمو الاقتصادي في الأجل القصير لدول مجلس التعاون

الخليجي، لكنه يخلق عدم استقرار مالي في الأجل الطويل، نتيجة اعتماد معظم دول المجلس على الإيرادات النفطية دون التنويع الاقتصادي، حيث تعاني بعض الدول مثل (المملكة العربية السعودية، وعمان، والبحرين) من صعوبة تطوير قطاعات غير نفطية قوية، في حين تحاول باقي دول المجلس مثل (الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت) التخفيف من هذه التأثيرات من خلال استراتيجيات تنويع الاقتصاد مثل رؤية 2030 وبرامج تطوير القطاعات غير النفطية.

3- دراسة (دريال، 2017)، بعنوان: " أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة (1986-2015)، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL)، واستخدمت بيانات سنوية مستمدة من الاقتصاد الجزائري. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أسعار النفط تؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي طوال فترة الدراسة، ويؤثر انخفاض سعر الصرف الدولار أمام العملات الرئيسية على إيرادات البترول في الجزائر، ويرجع ذلك للعلاقة العكسية بين سعر النفط وسعر صرف الدولار، وللخروج من دائرة تقلبات أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، ويجب على الاقتصاد الجزائري تنويع هيكل الاقتصاد والاهتمام بالمجالات الإنتاجية.

4- دراسة (Köseoglu *et al.*, 2019) بعنوان " Relationship between Oil Prices and Economic Growth in GCC Countries" وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2018)، واستخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، وباستخدام نموذج (Victor Error Correction Model – VECM)، تم قياس العلاقات بينهم في الأجلين الطويل والقصير، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهم من خلال تحليل جرانجر للسببية اعتماداً على نموذج (VECM)، وجاءت متغيرات الدراسة ممثلة في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، ومتوسط أسعار النفط، ونسبة المشاركة في قوة العمل، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تفسيرية. وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط تؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول المجلس في الأجل القصير، إذ تمكن الزيادة الحادة في الإيرادات الحكومية من تمويل مشروعات تنموية واسعة النطاق وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات، مما يرفع من الطلب الكلي ويحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي في الأجل القصير؛ ولكنها تكون سلبية في الأجل الطويل بسبب الاعتماد الزائد على عائدات النفط مما يؤدي إلى ما يُعرف بظاهرة

“لجنة الموارد”، أذ يُعيق التنوع الاقتصادي ويُثبط تطوير القطاعات غير النفطية، ويسهم ارتفاع قيمة العملة المحلية في تقليل تنافسية الصادرات البديلة، ويُعرض الاقتصاد لمخاطر تقلبات السوق العالمي.

5- دراسة (بو الشعور وقمري، 2021)، بعنوان: “أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ونظرية لجنة الموارد الطبيعية: دراسة مقارنة بين الجزائر والأمارات العربية المتحدة”، هدفت الدراسة إلى بيان أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والأمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2019م) وذلك بهدف تحري ما يعرف “بلجنة الموارد” أو ما يعرف بالمرض الهولندي، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية مستمدة من منطقة الدول المصدرة للنفط. وقد أثبتت النتائج التجريبية للدراسة صحة فرضية لجنة الموارد بالنسبة للجزائر، حيث كان أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي سلبياً في الأجل الطويل، بينما كان الأثر بالنسبة للإمارات العربية المتحدة إيجابياً وهامشياً. وأبرزت النتائج القياسية أن أسعار النفط تفسر 53% من التقلبات التي تحد في النمو الاقتصادي في الجزائر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 11.53% بالنسبة للإمارات العربية، ويرجع ذلك إلى أن مناخ الأعمال في الإمارات أفضل من الجزائر.

6- دراسة (قابيل، 2021)، بعنوان: “العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في مصر”، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط العالمية في مصر خلال الفترة (1980-2019م)، وذلك اعتماداً على منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM). وباستخدام بيانات سلسلة زمنية مستمدة من البنك الدولي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن العلاقة السببية بين أسعار النفط العالمية والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي وحيدة الاتجاه في الأجل الطويل، من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أسعار النفط العالمية، بينما في الأجل القصير لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط العالمية.

تميز هذا القسم من الدراسات بتناوله أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في مناطق جغرافية مختلفة (الأردن، والجزائر، ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي) وفترات زمنية متباينة، واستخدمت هذه الدراسات نماذج قياسية متقدمة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، مثل نماذج الانحدار المختلفة (ARDL)، (PDOLS)، (VECM)، وكشفت معظم الدراسات عن وجود أثر إيجابي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي، كما سلطت بعض الدراسات الضوء على أهمية التنوع الاقتصادي وجودة بيئة الأعمال في التخفيف من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط.

2.3. تعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

تنوّعت الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الدول العربية والخليجية، وتم تصنيفها إلى قسمين رئيسيين: أولهما دراسات تناولت أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، وركزت على الأثر غير المستقر والمخاطر المترتبة على تذبذب الأسعار، وقد أبرزت هذه الدراسات أهمية التنويع الاقتصادي لتقليل أثر هذه الصدمات، خاصة في الدول المعتمدة على النفط. أما القسم الثاني فقد تناول أثر أسعار النفط بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، سواء في دول مختلفة مثل الجزائر ومصر والأردن ودول الخليج، وذلك باستخدام نماذج قياسية مختلفة مثل ARDL و VECM و PDOLS، وقد أكدت أغلب الدراسات وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الدول المصدّرة للنفط، مع تباين واضح في الأجلين القصير والطويل، وقد استخدمت هذه الدراسات في مجملها مؤشرات شائعة للنمو مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، واعتمدت على متغيرات تفسيرية مثل أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وسعر الصرف، وتكوين رأس المال، وقوة العمل، إلا أنها تباينت في الفترات الزمنية والمناهج التحليلية.

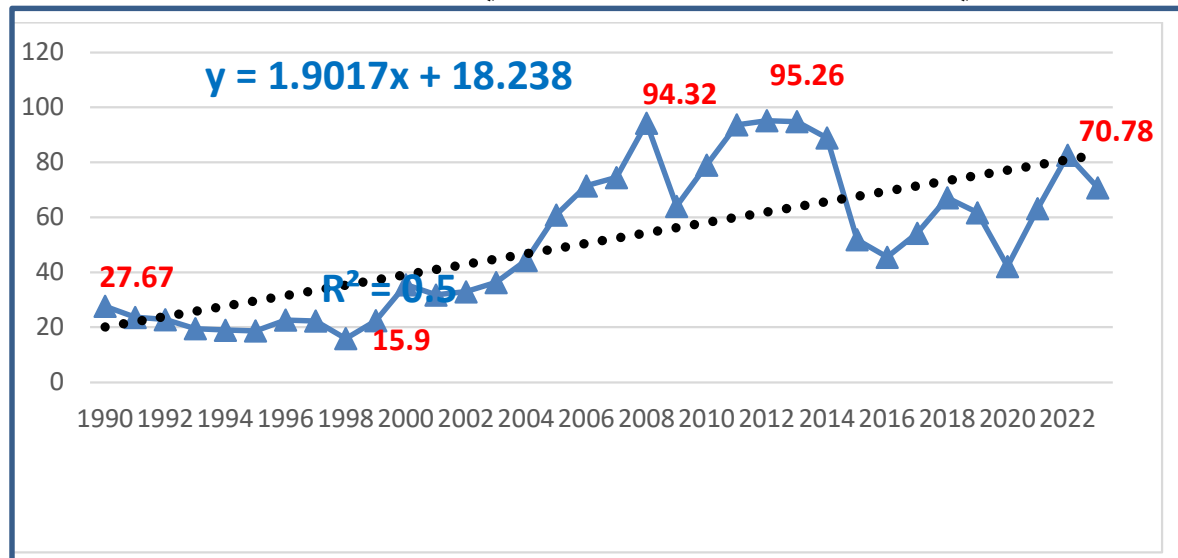
وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يعبر عن الفجوة البحثية من حيث إنها

1. تستخدم فترة زمنية أحدث وأطول (33 عاماً) بالتطبيق على عينة مختارة من دول منظمة التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023).
2. تتميز بالدمج بين استخدام المنهج التحليلي الوصفي، والأسلوب القياسي باستخدام نموذج الفجوات الموزعة متعددة الحدود (PDL).
3. تبين أثر كل من متوسط أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وتكوين رأس المال الثابت، والعمالة، والعرض النقدي بمفهومه الموسع، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.
3. تحليل تطور أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023)

يعرض هذا القسم الثاني تحليل تطور أسعار النفط، وتحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي في كل دولة على حدة، وذلك على النحو التالي:

3.1. تحليل تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2023)

يوضح الشكل التالي رقم (1) تطور متوسط أسعار النفط العالمي خلال الفترة (1990-2023):



شكل 1: تطور متوسط أسعار النفط العالمي خلال الفترة (1990-2023)

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات البنك الدولي (2024)، مؤشرات التنمية الدولية.

يلاحظ من الشكل السابق رقم (1) ما يلي:

1- أن هناك اتجاهًا تصاعديًا في أسعار النفط في الأجل الطويل، رغم التذبذبات الكبيرة التي شهدتها بعض الفترات، حيث تشير معادلة الاتجاه العام إلى أن أسعار النفط تميل إلى الارتفاع بمعدل 1.9 دولار للبرميل في المتوسط سنويًا، وتوضح قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.51$)، أي أن 51.3% من التغيرات في أسعار النفط يمكن تفسيرها بالاتجاه العام، وهذه القيمة متوسطة نسبيًا، مما يُشير إلى أن حدوث استقرار نسبي في أسعار النفط شابه بعض عوامل عدم الاستقرار والتذبذب خلال عدد من السنوات، وتعكس قيمة معامل التحديد وجود عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط مثل الأزمات الاقتصادية والسياسية.

2- يوجد استقرار نسبي في أسعار النفط وانخفاضها في منتصف فترة التسعينيات (1990-1999)؛ حيث بدأت أسعار النفط عند حوالي 27.67 دولار للبرميل عام 1990، لكنها تراجعت إلى 15.9 دولار للبرميل عام 1998، وهو أدنى مستوى خلال فترة التسعينيات، وهذه الفترة شهدت ضغوطًا على أسعار النفط بسبب عوامل عدة، من أهمها الأزمة المالية الآسيوية (1997-1998) التي أدت إلى ضعف الطلب العالمي على النفط.

3- شهدت الفترة (2000-2008) حدوث طفرة في أسعار النفط وبلوغ الذروة عام 2008، حيث حدث ارتفاع حاد في الأسعار مدعومًا بالنمو الاقتصادي العالمي، وزيادة الطلب على النفط، خاصة من الصين والهند. وبلغت

أسعار النفط عام 2008 حوالي 94.32 دولار للبرميل، مدفوعة بارتفاع الطلب العالمي على النفط، والمضاربات المالية، والتوترات الجيوسياسية.

4- استعادت أسعار النفط توازنها سريعاً، خلال الفترة (2009-2014)، حيث حدث استقرار عند مستويات مرتفعة تقارب 95 دولار للبرميل خلال الفترة (2011-2014)، وتحديدًا في عام 2012، وهو أعلى مستوى لأسعار النفط خلال فترة الدراسة، وكانت هذه الفترة من أكثر الفترات استقرارًا في أسعار النفط عند مستويات مرتفعة.

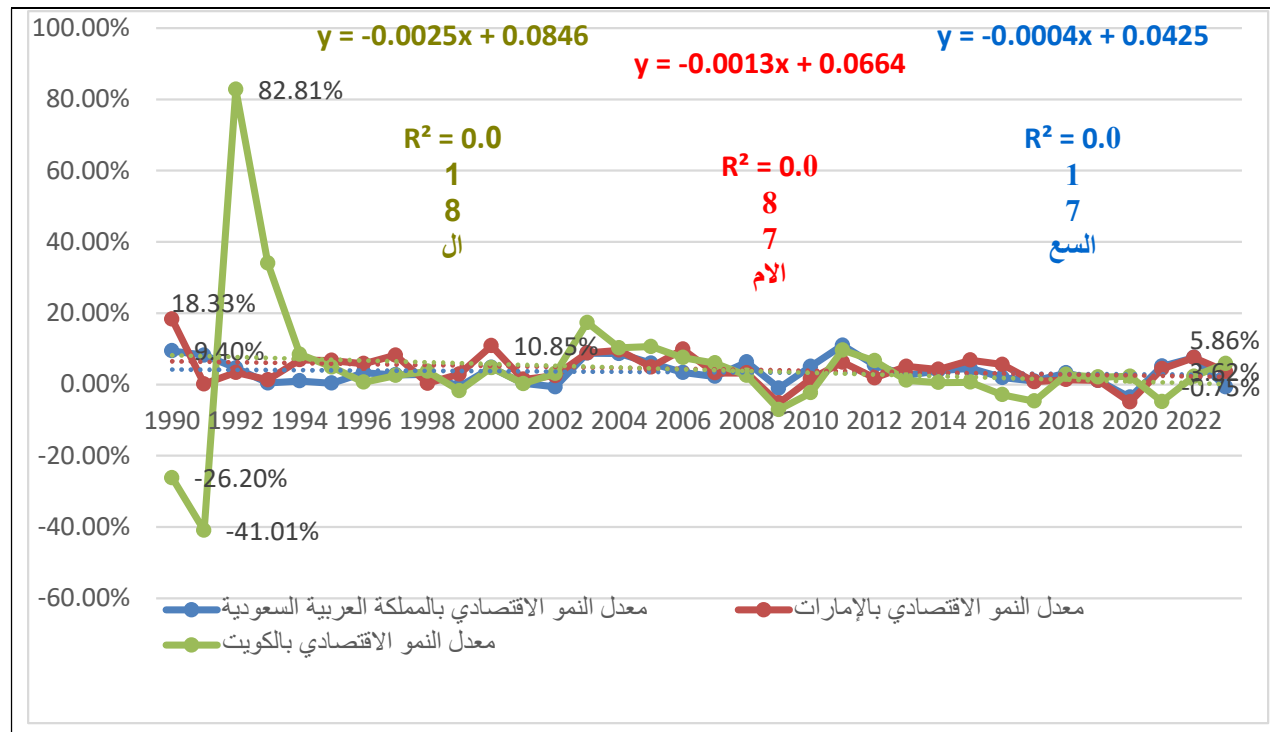
5- تراجعت أسعار النفط بشكل حاد خلال الفترة (2015-2016)، حيث انخفضت إلى 51.86 ، 45.53 دولار للبرميل على التوالي في عامي 2015، 2016 بسبب زيادة الإنتاج من النفط الصخري الأمريكي، وزيادة المعروض العالمي بعد قرار منظمة الأوبك الإبقاء على نفس مستويات الإنتاج، رغم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

6- انتعشت أسعار النفط تدريجيًا بعد 2016 مع حدوث تخفيض في إنتاج منظمة الأوبك، وأدت جائحة كورونا في عام 2020 إلى حدوث انخفاض حاد في الطلب العالمي على النفط، وانعكس ذلك في تراجع أسعار النفط 42.14 دولار للبرميل عام 2020، وبعد ذلك تعافت أسعار النفط بفضل تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا، وأخيرًا تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في حدوث ارتفاع في أسعار النفط إلى 82.67 دولار للبرميل في 2022.

7- حدوث انخفاض نسبي في أسعار النفط في عام 2023، حيث انخفضت أسعار النفط إلى 70.78 دولار للبرميل، ويرجع ذلك إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وزيادة الإنتاج من بعض الدول المنتجة للنفط، وتحول بعض الدول إلى مصادر الطاقة البديلة.

3. 2. تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في السعودية والإمارات والكويت خلال الفترة (1990-2023)

يوضح الشكل التالي رقم (2) تطور معدلات النمو الاقتصادي لكل من السعودية، الإمارات، والكويت، وتم حسابها من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1990-2023)، وقد تم تضمين معادلات الاتجاه العام لكل دولة، مما يساعد في فهم الاتجاهات الاقتصادية طويلة الأجل لكل منها.



شكل 2: تطور معدل النمو الاقتصادي في السعودية والإمارات والكويت

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات البنك الدولي (2024)، مؤشرات التنمية الدولية

يلاحظ من الشكل السابق رقم (2) ما يلي:

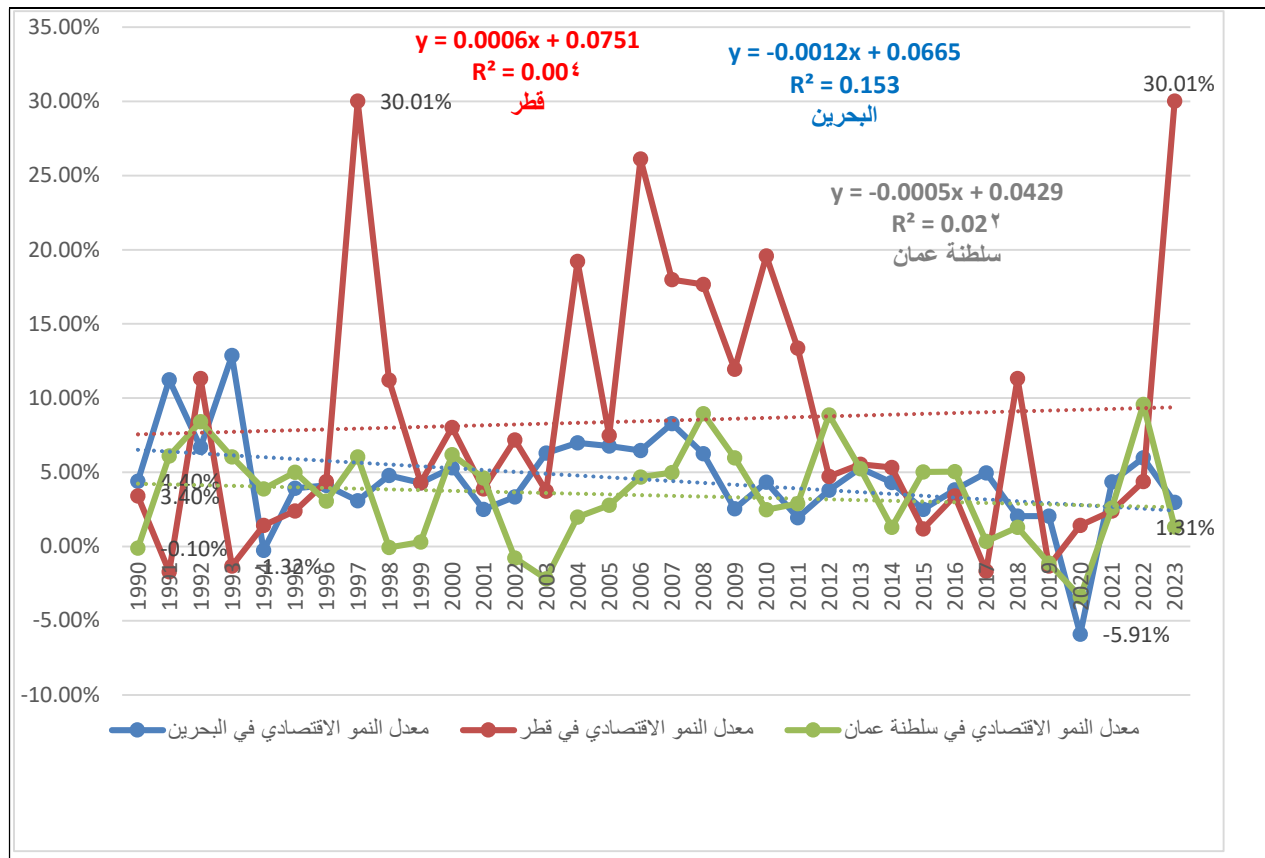
1- تشير معادلة الاتجاه العام لمعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية إلى وجود ثبات مع انخفاض طفيف جداً، مما يعني أن معدلات النمو الاقتصادي في السعودية لم تشهد تغيرات حادة في الأجل الطويل. وقد كانت قيمة ($R^2 = 0.02$) تعني أن الاتجاه العام لا يفسر بشكل جيد التغيرات الفعلية في معدلات النمو الاقتصادي، مما يعني وجود عوامل خارجية تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

2- توضح معادلة الاتجاه العام لمعدل النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة تراجعاً طفيفاً في معدل النمو الاقتصادي. وقد كانت قيمة ($R^2 = 0.09$) هي الأعلى نسبياً مقارنة بالسعودية؛ تعني أن الاتجاه العام يفسر جزءاً أكبر من التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي، ولكنه لا يزال ضعيفاً، مما يدل على وجود تقلبات دورية وتأثيرات خارجية.

- 3- تشير معادلة الاتجاه العام لمعدل النمو الاقتصادي في الكويت إلى وجود أكبر معدل تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالإمارات والسعودية. فقد كانت قيمة ($R^2 = 0.02$) منخفضة جداً تعني أن التغيرات الاقتصادية في الكويت كانت غير مستقرة للغاية ولا يمكن توقعها بسهولة بناءً على الاتجاه العام.
- 4- شهدت الكويت حدوث أكبر تقلبات في معدلات النمو الاقتصادي، خاصة في السنوات الأولى، حيث يظهر ارتفاع هو الأعلى خلال فترة الدراسة وصل إلى 82.2% عام 1992، سبقه انخفاض شديد إلى -41% عام 1991، وهذه التقلبات الكبيرة في الكويت قد تكون مرتبطة بتعافي الاقتصاد بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990، ومن ثم دخول البلاد في مرحلة إعادة الإعمار. وقد كان لدى السعودية والإمارات تقلبات أكثر استقراراً وأقل مقارنة بالكويت، مع تقلبات أصغر على مدار السنوات.
- 5- ضعف ارتباط الاتجاه العام بمعدلات النمو الاقتصادي لانخفاض قيم (R^2)، تعني أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول الثلاث تعتمد بشكل أساسي على العوامل الاقتصادية والسياسية الخارجية بدلاً من الاتجاه الطبيعي للنمو الاقتصادي. وتعكس عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي وتعرضها لتقلبات حادة خلال فترة الدراسة.
- 6- تعتمد اقتصادات هذه الدول بشكل كبير على النفط، لذلك فإن التغيرات في الأسعار العالمية للنفط تلعب دوراً رئيسياً في تحديد معدلات النمو الاقتصادي فيها، وأن التقلبات في أسعار النفط تؤدي إلى حدوث تقلبات أكثر منها في معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.
- 7- لا بد من التوجه نحو التنويع الاقتصادي فعلى الرغم من المحاولات في الإمارات والسعودية لتقليل الاعتماد على النفط عبر برامج مثل رؤية السعودية 2030 واستراتيجية الإمارات للتنويع الاقتصادي، إلا أن البيانات لا تزال تعكس الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط.

3.3. تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في البحرين وسلطنة عمان وقطر خلال الفترة (1990-2023)

يعرض الشكل التالي رقم (3) معدلات النمو الاقتصادي في كل من البحرين وسلطنة عمان وقطر؛ وتم حسابها من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1990-2023)، وقد تم تضمين معدلات الاتجاه العام لكل دولة، مما يساعد في فهم الاتجاهات الاقتصادية طويلة الأجل لكل منها.



شكل 3: تطور معدل النمو الاقتصادي في البحرين وسلطنة عمان وقطر

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات البنك الدولي (2024)، مؤشرات التنمية الدولية

يلاحظ من الشكل السابق رقم (3) ما يلي:

1- تظهر معادلة الاتجاه العام لمعدل النمو الاقتصادي في البحرين تراجعاً طفيفاً في معدل النمو الاقتصادي عبر الزمن، وقد كانت قيمة ($R^2 = 0.15$) تعني أن الاتجاه العام يفسر نسبة محدودة من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي في البحرين، مما يشير إلى وجود تقلبات اقتصادية كبيرة وعوامل خارجية مؤثرة مثل تقلبات أسعار النفط، والسياسات الاقتصادية المحلية. ويمكن ملاحظة حدوث تذبذبات كبيرة في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى أن الاقتصاد البحريني يواجه دورات اقتصادية متكررة قد تكون مرتبطة بتغيرات سوق النفط والتطورات المالية في المنطقة.

2- تبين معادلة الاتجاه العام لمعدل النمو الاقتصادي في سلطنة عمان ميلاً بسيطاً نحو التراجع في معدل النمو الاقتصادي، وقد كانت قيمة ($R^2 = 0.022$) تعني قيمة أن الاتجاه العام لا يمثل بدقة التقلبات الاقتصادية، مما يشير إلى تأثيرات خارجية قوية مثل أسعار النفط والاستثمارات الأجنبية. ومن الواضح أن هناك استقراراً نسبياً

مقارنة بقطر، ولكن مع انخفاض طفيف في معدلات النمو الاقتصادي، مما يعكس التحديات الاقتصادية التي تواجهها سلطنة عمان في تحقيق التنمية المستدامة.

3- توضح معادلة الاتجاه العام لمعدل النمو الاقتصادي في قطر حدوث استقرار نسبي مع ميل بسيط نحو النمو، مما يعكس دور الاستثمارات القوية في البنية التحتية والطاقة. وقد كانت قيمة ($R^2 = 0.004$) منخفضة جدًا تعني أن الاتجاه العام لا يفسر تقريبًا أي من هذه التقلبات، مما يدل على أن نمو الاقتصاد القطري يتأثر بعوامل متغيرة جدًا، مثل تغيرات أسعار الغاز الطبيعي والاستثمارات الأجنبية. ومن الملاحظ وجود تذبذبات كبيرة، حيث شهدت قطر قفزات حادة في معدلات النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل النمو في قطر حوالي 30% في السنوات الأخيرة، مما يعكس تأثير المشروعات التنموية الضخمة أو تحولات كبيرة في قطاع الطاقة.

4- تمتلك قطر أعلى معدل في تقلبات معدل النمو الاقتصادي، مما يدل على تأثير المشروعات العملاقة مثل الاستعدادات لكأس العالم 2022، واستثمارات الغاز الطبيعي، وتغيرات السياسات الاقتصادية. وقد شهدت البحرين تقلبات ملحوظة في معدل النمو الاقتصادي، ولكن أقل حدة من التقلبات الحادة في قطر، مما يشير إلى تأثير بيئة الأعمال والاستثمارات المالية. وأن سلطنة عمان لديها تقلبات في معدل النمو الاقتصادي أقل حدة نسبيًا، مما يعكس تطبيقها لسياسات اقتصادية أكثر تحفظًا.

5- عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الدول الثلاث لأن قيم R^2 منخفضة، تعني أن معدلات النمو تعتمد على عوامل خارجية مثل أسعار النفط، والاستثمارات الأجنبية، والسياسات الحكومية بدلاً من الاتجاه الطبيعي للنمو الاقتصادي في هذه الدول.

6- تعد قطر هي الدولة الأكثر تقلبًا في معدل النمو الاقتصادي، بينما سلطنة عمان والبحرين أكثر استقرارًا نسبيًا، وحدثت التقلبات الحادة في قطر تعكس نمطًا اقتصاديًا يعتمد على المشروعات الضخمة والاستثمارات في الغاز، مما يؤدي إلى قفزات كبيرة في معدلات نموها، ولكنها غير مستدامة في بعض الأحيان. وظهر البحرين وسلطنة عمان اتجاهًا أكثر استقرارًا، ولكن مع ميل للتباطؤ، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز التنويع الاقتصادي.

4- نموذج قياسي لتقدير أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990 - 2023).

يهدف هذا القسم إلى تقدير أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وسيتم تطبيق منهجية نماذج السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية (Panel Modeling Methodology) لتحليل العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي. بناءً على ذلك يقسم هذا القسم إلى النقاط الخمسة التالية:

4. 1. توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ومؤشرات قياسها.

4. 2. تحديد منهجية القياس الملائمة.

4. 3. تقدير وتفسير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل للدول محل الدراسة ككل.

4. 4. تقدير وتفسير نتائج النموذج القياسي في الأجل القصير لكل دولة على حدة.

4. 5. فحص مدى ملائمة النموذج المقدر.

4. 1. توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ومؤشرات قياسها

يتناول هذا القسم توصيف النموذج القياسي وتحديد المتغيرات الرئيسية ومؤشراتها، حيث يبدأ بتحديد الصيغة القياسية للنموذج القياسي المستخدم في الدراسة، متبوعاً بتعريف تفصيلي بمؤشرات قياس المتغيرات، وتقديم التوقعات القبلية حول تأثير هذه المتغيرات استناداً إلى الأدب الاقتصادي النظري والدراسات السابقة؛ وتحديد مصادر البيانات المستخدمة لقياس هذه المؤشرات لضمان الدقة والموثوقية في التحليل؛ وفي نهاية القسم، سيتم استعراض الخصائص الإحصائية الأساسية للمتغيرات، بما في ذلك مصفوفة الارتباط، لتقييم العلاقات البينية بين المتغيرات وتحليل مدى ملائمة النموذج القياسي المقترح.

4. 1. 1. الصيغة القياسية للنموذج

تعتبر دالة إنتاج كوب-دوجلاس المعدلة عن العلاقة بين المدخلات الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشمل المدخلات الرئيسية: متوسط أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وتكوين رأس المال الثابت، والعمالة، والمعروض النقدي بمفهومه الموسع، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وسيتم الاستناد إلى الإطار النظري لهذه الدالة مع إدخال تعديلات تتماشى مع أهداف الدراسة الحالية، وذلك في ضوء الأدبيات الاقتصادية التطبيقية والتحليل السابق؛ وتهدف الدراسة إلى تحليل تأثير هذه المدخلات على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على العلاقات المتبادلة بينها، مثل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال الثابت، وأثر متوسط أسعار النفط على المعروض النقدي وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ كما سيتم أيضاً دراسة التغير في معامل الإنتاجية الكلية، الذي يعكس التحسينات في الكفاءة الاقتصادية، وتأثيره على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام؛ وانطلاقاً مما سبق، يتم صياغة العلاقة الدالية بين متغيرات الدراسة من خلال الصيغة الرياضية العامة، كما يلي:

$$GDPP = f(AOP, GOV, EX, K, L, M2, NFDI) \dots\dots\dots (1)$$

وتعتبر الدالة السابقة عن العلاقة بين معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، والمتغيرات التفسيرية المتوقع أنها ذات تأثيراً على نموه، ومن خلال تحويل هذه الدالة إلى الشكل اللوغاريتمي الخطي المزدوج (Double Log Linear Functional Form)؛ يتم الحصول على نموذج لتقدير أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو في المعادلة رقم (2):

$$\ln GDPP_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln AOP_{it} + \beta_2 \ln GOV EX_{it} + \beta_3 \ln K_{it} + \beta_4 \ln L_{it} + \beta_5 \ln M2_{it} + \beta_6 \ln NFDI_{it} + U_{it} \dots\dots\dots (2)$$

يرجع اختيار الشكل اللوغاريتمي الخطي المزدوج في عملية تقدير معلمات النموذج إلى الأسباب التالية (السريتي، 2014):

- أنه يقلل من فرص ظهور مشكلة عدم ثبات التباين.
- تعبر قيم المعلمات المقدرة وفقاً لهذا النموذج عن مرونة المتغير التابع بالنسبة للمتغيرات المستقلة.
- أنه يحقق افتراض خطية الدالة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل القياسي.
- أنه يؤدي إلى نتائج ذات جودة توفيق عالية، لتحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي مقارنة بالنماذج الأخرى.

4. 1. 2. متغيرات النموذج ومؤشرات قياسها والتوقعات القبلية لها

يتضح من المعادلة السابقة رقم (2) أن الدراسة تهدف إلى قياس الأثر النسبي لستة متغيرات تفسيرية، وهي: متوسط أسعار النفط (AOP)؛ والإنفاق الحكومي (GOV EX)؛ وتكوين رأس المال الثابت (K)؛ والعمالة (L)؛ والعرض النقدي بمفهومه الموسع (M2)؛ وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (NFDI) على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي (GDPP) كمتغير تابع؛ وفيما يلي توضيح المقصود بالمتغيرات المستخدمة ومؤشرات قياسها، فضلاً عن التوقعات القبلية لأثر المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع، وذلك استناداً إلى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($GDPP_{it}$): يمثل معدل النمو الاقتصادي للدولة i خلال السنة t، وتم الاعتماد على ذلك المتغير كمؤشر للنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.
- متوسط أسعار النفط (AOP_{it}): يُقاس على أساس متوسط سعر النفط الخام بالدولار الأمريكي، ويعتبر هذا المتغير من العوامل الأساسية المؤثرة على اقتصاديات الدول النفطية؛ ومن المتوقع أن يكون تأثير أسعار النفط

- إيجابيًا على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات الحكومية والاستثمار، ومن ثم، ارتفاع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($\beta_1 < 0$).
- الإنفاق الحكومي ($GOVEX_{it}$): يمثل إجمالي النفقات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويُتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الطلب الكلي وتعزيز البنية التحتية ($\beta_2 < 0$).
 - تكوين رأس المال الثابت (K_{it}): يُقاس كنسبة رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويُتوقع أن يسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي من خلال زيادة القدرة الإنتاجية ($\beta_3 < 0$).
 - قوة العمل (L_{it}): يُعبر عن حجم القوة العاملة المتاحة في الدولة i خلال السنة t . ومن المتوقع أن يكون لقوة العمل تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث تمثل عنصرًا أساسيًا من خلال زيادة القدرة الإنتاجية ($\beta_4 < 0$).
 - العرض النقدي بمفهومه الموسع ($M2_{it}$): يُعبر عن كمية النقد المتداول في الاقتصاد، ويشمل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية؛ ويُتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال زيادة السيولة وتحفيز النشاط الاقتصادي ($\beta_5 < 0$).
 - صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ($NFDI_{it}$): يعبر عن صافي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويُتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير إيجابيًا في النمو الاقتصادي من خلال تعزيز التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية ($\beta_6 < 0$).
4. 1. 3. مصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة على تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الزمنية (1990-2023)، وذلك باستخدام بيانات سنوية دقيقة؛ فقد تم الحصول على بيانات متوسط أسعار النفط من تقارير منظمة أوبك (OPEC)، بينما تم جمع بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والإنفاق الحكومي، وتكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قواعد بيانات البنك الدولي (World Bank) وصندوق النقد الدولي (IMF). كما تم الحصول على بيانات العرض النقدي بمفهومه الموسع من الإحصاءات الصادرة عن البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي.

4.1.4. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

تبين الإحصاءات الوصفية الخصائص الأساسية لبيانات المتغيرات قيد القياس، بما في ذلك نوع التوزيع الذي تتبعه البيانات ودرجة التشتت حول المتوسط الحسابي (Hausman, 1978)؛ ويوضح الجدول رقم (4-1) هذه الإحصاءات بشكل تفصيلي، مما يسهم في فهم السلوك العام للمتغيرات وتحليل مدى تباينها، تمهيداً لاستخدامها في النموذج القياسي:

جدول 1: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Ln GDPG	Ln OIL PRICE	Ln GOV EX	Ln K	Ln L	Ln M2	Ln NFDI
Mean	10.59	6.91	2.56	1.98	2.29	3.65	4.12
Std. Dev.	1.05	0.56	0.49	0.67	0.09	0.23	0.52
Skewness	1.09	-0.02	0.46	0.32	0.87	0.91	0.89
Kurtosis	4.41	1.98	3.63	2.43	4.12	2.02	1.87
Jarque-bera	9.01	5.17	2.56	0.96	1.43	1.45	2.60
Prob.	0.31	0.19	0.37	0.47	0.11	0.41	0.77

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews, 12).

يتضح من الجدول السابق رقم (1) ما يلي:

1. حدوث انخفاض نسبي لقيم الانحراف المعياري لمعظم المتغيرات، حيث تتراوح بين (0.09 - 1.34)؛ ويشير هذا إلى أن قيم المشاهدات قريبة من المتوسط الحسابي لكل متغير، مما يعكس تجانس البيانات وغياب القيم المتطرفة بشكل ملحوظ؛ ويعكس هذا الاستقرار النسبي في البيانات، وهو ما يدعم صلاحية استخدام هذه المتغيرات في التحليل القياسي.
2. يتأثر توزيع البيانات بقيم معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التقطح (Kurtosis)، حيث يُشير الاقتراب من الصفر في معامل الالتواء والاقتراب من 3 في معامل التقطح إلى ميل التوزيع نحو التوزيع الطبيعي؛ ويلاحظ من الجدول أن معظم المتغيرات تتمتع بالالتواء الموجب، مما يعني أن البيانات تميل إلى التجمع عند الطرف الأدنى في الاتجاه الإيجابي، باستثناء متغير أسعار النفط الذي يُظهر التواءً سالباً طفيفاً؛ من ناحية أخرى، تُظهر بعض المتغيرات مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي تقلطاً أعلى من 3،

مما يعكس قمماً حادة واحتمالية وجود قيم متطرفة، بينما تقترب متغيرات أخرى من النقرطح الطبيعي، مما يشير إلى استقرار نسبي في تلك البيانات.

3. يظهر اختبار Jarque-Bera ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، من خلال مقارنة التواء البيانات وتفلطحها مع القيم المتوقعة للتوزيع الطبيعي؛ وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (1) إلى أن جميع المتغيرات لديها قيم احتمالية (Prob) أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرضية عدم بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

4.2. تحديد منهجية القياس الملائمة

يتطلب اختيار النموذج القياسي الملائم لخصائص بيانات المتغيرات قيد الدراسة إجراء سلسلة من الاختبارات المتتالية؛ ويبدأ هذا بتحليل درجة تجانس الوحدات المقطعية، وهو اختبار أساسي يحدد ما إذا كانت منهجية البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) ملائمة أم لا؛ وفي حال ثبوت وجود تجانس كلي أو جزئي بين الوحدات المقطعية، يمكن اعتماد نماذج Panel Data، مع ضرورة تحديد ما إذا كان التجانس كلياً أم جزئياً لتحديد ما إذا كان يجب جمع الوحدات في نموذج واحد أو تقسيمها إلى مجموعات فرعية متجانسة (Hasanov et al., 2023).

ويأتي بعد ذلك اختبار درجة الارتباط بين الوحدات المقطعية، والذي يلعب دوراً حاسماً في اختيار المنهجية الأنسب للنمذجة؛ فإذا كان الارتباط بين الوحدات المقطعية منخفضاً، يمكن استخدام نماذج الجيل الأول من البيانات المقطعية (First Generation Panel Data Models)؛ أما في حالة وجود ارتباط مرتفع، فيجب اللجوء إلى نماذج الجيل الثاني (Second Generation Panel Models)؛ وتحدد نتائج هذا الاختبار طبيعة الاختبارين التاليين: اختبار استقرار المتغيرات، واختبار التكامل المشترك، حيث تختلف المنهجيات باختلاف الجيل المستخدم في النماذج (Pesaran et al., 2001).

يُجرى اختبار استقرار المتغيرات لتحديد ما إذا كانت مستقرة في صورتها الأصلية أو بعد أخذ الفرق الأول لها؛ وفي حال استقرارها عند الفرق الأول، يصبح من الضروري التحقق من وجود علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات لتجنب مشكلة الانحدار الزائف، ويتم ذلك من خلال اختبار التكامل المشترك؛ وإذا أثبتت النتائج وجود هذه العلاقات، يمكن المضي قدماً في تقدير النموذج القياسي، مع مراعاة رتبة التكامل لكل متغير سواء كانت المتغيرات ذات رتبة تكامل واحدة أو متفاوتة، مما يساعد في تحديد النموذج الأمثل؛ سيتم تنفيذ هذه الاختبارات بالترتيب لضمان دقة التحليل (Kao & Chiang, 2000).

4.2.1. اختبار درجة تجانس الوحدات المقطعية

تهدف دراسة اختبار (Hsiao, 1986) إلى تقييم إمكانية دمج الوحدات المقطعية قيد البحث ضمن نموذج موحد، وذلك من خلال اختبار درجة تجانس هذه الوحدات، سواء كان التجانس كلياً أم جزئياً. يتحقق التجانس الكلي عندما تتساوى الوحدات المقطعية في كل من قيم المعلمات وحدود الخطأ، مما يسمح بدمجها في نموذج واحد دون الحاجة إلى التمييز بينها، فيما يُعرف بطريقة الدمج (Pooling Method)؛ أما التجانس الجزئي فيحدث عندما تختلف الوحدات المقطعية إما في قيم المعلمات فقط أو في حدود الخطأ فقط. وفي هذه الحالة، يصبح من الضروري استخدام اختبار (Hausman, 1978) لتحديد مصدر عدم التجانس بدقة واختيار النموذج الأنسب. فإذا كان الاختلاف ناتجاً عن تباين في قيم المعلمات فقط، يتم تقسيم الوحدات المقطعية إلى مجموعات باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة. أما إذا كان عدم التجانس يعود إلى تباين في حدود الخطأ بين الوحدات، فإن نماذج التأثيرات العشوائية تكون الخيار الأنسب. ويعرض الجدول رقم (2) النتائج التفصيلية لاختبار Hsiao.

جدول 2: نتائج اختبار Hsiao

F-Stat	Prob.	الفرض البديل H_1	فرض العدم H_0
22.38	0.00	التجانس الجزئي بين الوحدات المقطعية	التجانس الكلي بين الوحدات المقطعية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews, 12).

تشير نتائج الجدول السابق رقم (2) وجود تجانس جزئي بين الوحدات المقطعية، مما يستدعي تطبيق اختبار Hausman لتحديد النموذج الأمثل بين منهجية التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية؛ ووفقاً لفرض العدم (H_0)، تُعتبر نماذج التأثيرات العشوائية الأكثر توافقاً مع خصائص بيانات الوحدات المقطعية قيد الدراسة، بينما ينص الفرض البديل (H_1) على أن نماذج التأثيرات الثابتة هي الأنسب؛ ويتم عرض نتائج اختبار Hausman التفصيلية في الجدول التالي رقم (3) لتوضيح الاختيار الأمثل للمقاربة المنهجية.

جدول 3: نتائج اختبار Hausman

Chi-Sq stat.	d.f	Prob.
14.04	5	0.01

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews, 12).

يتضح من الجدول السابق رقم (3) أن الفرض البديل، الذي يشير إلى ملائمة نماذج التأثيرات الثابتة لخصائص البيانات محل الدراسة، لا يمكن رفضه عند مستوى معنوية 1%. بناءً على ذلك، سيتم اعتماد منهجية التأثيرات الثابتة، مع التركيز على النماذج التي تتيح تقسيم الوحدات المقطعية إلى مجموعات فرعية متجانسة. سيتم مراعاة هذا الأسلوب عند اختيار النموذج القياسي الأنسب للتحليل.

4. 2. 2. اختبار الاعتمادية بين البيانات المقطعية *Cross-Sectional Dependency test*

تؤدي التفاعلات التبادلية بين بيانات الوحدات المقطعية إلى ظهور ارتباط بين قيم المتغير العشوائي عبر تلك الوحدات، مما يُضعف كفاءة المقدرات الإحصائية المستخدمة (Sarafidis & Wansbeek, 2012)؛ وتبرز هذه الإشكالية عند الاعتماد على نماذج الجيل الأول للبيانات المقطعية، وهو ما يستوجب التحول نحو نماذج الجيل الثاني، التي صُممت خصيصًا لمعالجة مشكلة ارتباط بيانات الوحدات المقطعية. بناءً على نتائج تلك النماذج، يتم تحديد الاختبارات الأنسب للاستقرار والتكامل المشترك بما يتلاءم مع خصائص البيانات المدروسة، فضلًا عن اختيار النموذج التحليلي الأمثل (Hasanov *et al.*, 2023). وسيتم استخدام اختبار Pesaran CD نظرًا لفعاليته في التعامل مع النماذج اللوحية ذات الأحجام الصغيرة، سواء من حيث عدد الفترات الزمنية (السنوات) أو عدد الوحدات المقطعية (الدول). يقوم هذا الاختبار بفحص فرض العدم الذي ينص على عدم وجود علاقات اعتمادية بين الوحدات المقطعية، مقابل الفرض البديل الذي يؤكد وجود تلك العلاقات (Pesaran, 2004)، ويوضح الجدول التالي رقم (4) نتائج هذا الاختبار.

جدول 4: نتائج اختبار Pesaran CD

Prob.	d.f.	CD Statistic
0.84	85	4.42

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews, 12).

يتضح من الجدول السابق رقم (4) معنوية فرض العدم الذي ينص على عدم وجود علاقات تبادلية بين بيانات الوحدات المقطعية للمتغيرات محل الدراسة؛ وبناءً على ذلك، يمكن الاعتماد على نماذج الجيل الأول للبيانات المقطعية في المراحل التحليلية اللاحقة للنموذج القياسي.

4.2.3. تحديد درجة استقرار متغيرات الدراسة

سيتم الاعتماد على اختبار LLC الذي قدمه (Levin *et al.*, 2002)، والذي يهدف إلى الكشف عن درجة الاستقرار العامة للسلسلة الزمنية للمتغير ككل. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استخدام اختبار IPS المقدم من (Pesaran *et al.*, 2001)، واختبار (Fisher-ADF)، وذلك لتحليل استقرار السلاسل الزمنية لكل متغير مع مراعاة الاستقرار الفردي لبيانات الوحدات المقطعية.

وتتمثل فرضية العدم في هذه الاختبارات الثلاثة في وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بخلو السلاسل من جذر الوحدة، وبالتالي استقرارها عبر الزمن. يوضح الجدول رقم (5) نتائج هذه الاختبارات للمتغيرات في صورتها الأصلية وفي الفرق الأول، وذلك مع افتراض وجود ثابت في الدالة فقط.

جدول 5: نتائج اختبار استقرار المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبارات LLC, IPS, ADF

المتغير	المتغير عند الفرق الأول			المتغير في صورته الأصلية			رتبة المتغير d ()
	ADF	IPS	LLC	ADF	IPS	LLC	
ln Oil Price	141 (0.00)	9.64- (0.00)	7.82- (0.00)	24.9 (0.62)	0.41 (0.66)	3.18- (0.0)	1
ln GOV EX	151 (0.0)	10.3- (0.0)	7.07- (0.0)	24.1 (0.67)	1.36 (0.91)	1.1- (0.13)	1
ln K	61.5 (0.0)	2.7- (0.0)	5.32 (0.0)	28.3 (0.45)	2.11 (0.98)	0.93- (0.17)	1
ln L	5.78 (0.0)	3.24- (0.0)	6.23- (0.0)	2.32 (0.43)	4.23 (0.92)	1.23- (0.10)	1
ln M2	7.34 (0.0)	6.98- (0.0)	7.91- (0.0)	7.81 (0.43)	2.87 (0.92)	4.78- (0.0)	1
ln NFDI	8.23 (0.0)	10.3- (0.0)	9.2- (0.0)	4.54 (0.43)	6.75 (0.92)	9.10- (0.0)	1

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews, 12).

يلاحظ من الجدول السابق رقم (5) أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في صورتها الأصلية، ولكنها تصبح مستقرة عند أخذ الفرق الأول، وذلك عند مستوى معنوية 1%؛ واستنادًا إلى نتائج اختبارات IPS، LLC، و ADF، تكون جميع المتغيرات مستقرة عند الرتبة الأولى.

4. 2. 4. التحقق من وجود علاقات التكامل المشترك

لضمان دقة تقدير نموذج PDOLS، من الضروري التحقق من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، مما يعكس وجود علاقات طويلة الأجل بينها، رغم عدم استقرارها في صيغتها الأصلية، حيث تستقر عند الفرق الأول؛ هذا التحقق أساسي لتفادي مشكلة الانحدار الزائف في النموذج؛ لذلك، سيتم الاعتماد على اختبار

(Kao & Chiang, 2000)، الذي يُعد مناسباً لتحليل التكامل المشترك في البيانات المقطعية؛ يتم اختبار فرضية عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات مقابل الفرضية البديلة بوجود تلك العلاقات، من خلال تحليل بواقي النموذج المقدر، ويوضح الجدول رقم (6) نتائج هذا الاختبار.

جدول 6: نتائج اختبار KAO للكشف عن التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

الاختبار	Stat.	Prob.
ADF	-5.72	0.00

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews, 12).

يتضح من الجدول رقم (6) رفض فرض عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض البديل بوجود تلك العلاقات، وذلك عند مستوى معنوية 1%؛ هذا يشير إلى إمكانية الاعتماد على المتغيرات في صيغتها الأصلية للحصول على تقديرات طويلة الأجل دقيقة، مع خلوها من مشكلة الارتباط الزائف. وأظهرت الاختبارات القبلية عدم وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية، مما يتيح الاعتماد على نماذج الجيل الأول مثل Panel ARDL، Panel DOLS، Panel FMOLS (Hasanov, 2018)، كما كشفت النتائج عن وجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مع استقرار هذه المتغيرات عند الفرق الأول؛ بالإضافة إلى ذلك، تبين وجود تجانس جزئي بين الوحدات المقطعية، نتيجة لعدم تساوي المعلمات فيما بينها؛ بناءً على هذه النتائج، يُعد نموذج Panel DOLS الأنسب لخصائص بيانات الدراسة، حيث يتطلب وجود علاقات تكامل مشترك واستقرار المتغيرات عند نفس الرتبة، فضلاً عن قدرته على تقسيم الوحدات المقطعية إلى مجموعات متجانسة، مما يعزز من دقة وموثوقية التقديرات الكمية.

4. 3. تقدير وتفسير نتائج النموذج القياسي في الأجلين الطويل والقصير

قدم الباحثون (Mark & Sul, 2003; Kao & Chiang, 2000) نموذج Panel Dynamic Ordinary Least Squares (PDOLS) كأحد النماذج الديناميكية القادرة على التعامل مع المتغيرات غير المستقرة في صورتها الأصلية، والتي تستقر عند الفرق الأول، مع وجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بينها. ستعتمد هذه الدراسة على منهجية القياس باستخدام نموذج PDOLS لما يتمتع به من مزايا فريدة، أبرزها:

- 1- يعالج النموذج بعض القصور الذي تعاني منه نماذج التكامل المشترك الأخرى مثل Panel FMOLS، حيث يراعي الاختلافات الفردية بين الوحدات المقطعية، مما يجعله ملائماً للوحدات التي تتميز بتجانس جزئي.
 - 2- يُعد نموذجاً ديناميكياً، مما يتيح أخذ عنصر الزمن في الاعتبار عند تقدير العلاقات بين المتغيرات، وبالتالي يعكس الديناميكيات الزمنية بشكل أفضل.
 - 3- يسمح نموذج PDOLS باحتساب التقديرات قصيرة الأجل للوحدات المقطعية بشكل منفصل، مع مراعاة فترات الإبطاء، مما يضمن دقة التقديرات لكل وحدة مقطعية على حدة (Mark & Sul, 2003).
- تجعل هذه الخصائص من نموذج PDOLS أداة قياس فعالة وموثوقة لتحليل البيانات المقطعية التي تتميز بعدم التجانس الكلي، واستقرار المتغيرات عند الرتبة الأولى، تتمثل الصيغة العامة لمعادلة الأجل الطويل وفقاً لنموذج (PDOLS) في المعادلة رقم (3):

$$\begin{aligned} \text{LnGDPG}_{it} = & B_{0t} + B_1 \text{LnOIL PRICE}_{i,t} + B_2 \text{LnGOV EX}_{i,t} + B_3 \text{LnK}_{i,t} + B_4 \text{LnL}_{i,t} + B_5 \text{LnM2}_{i,t} + B_6 \text{LnNFDI}_{i,t} + \\ & \sum_{j=-p}^p \partial_{1,j} \Delta \text{LnOIL PRICE}_{i,t-j} + \sum_{j=-r}^r \partial_{2,j} \Delta \text{LnGOV EX}_{i,t-j} + \sum_{j=-s}^s \partial_{3,j} \Delta \text{LnK}_{i,t-j} + \\ & \sum_{j=-s}^s \partial_{4,j} \Delta \text{LnL}_{i,t-j} + \sum_{j=-s}^s \partial_{5,j} \Delta \text{LnM2}_{i,t-j} + \sum_{j=-s}^s \partial_{6,j} \Delta \text{LnNFDI}_{i,t-j} + U_{i,t} \dots \dots \dots (3) \end{aligned}$$

حيث تشير P, q, r, s, Y إلى العدد الأمثل لفترات الإبطاء والتقديم لكل متغير.

4. 3. 1. نتائج تقدير علاقات الأجل الطويل

تم تقدير المعلمات باستخدام نموذج PDOLS مع اعتماد فترة إبطاء واحدة، والتي حُددت كفترة مثلى وفقاً لمعيار Akaike. ويوضح الجدول التالي رقم (4-7) نتائج التقدير في الأجل الطويل.

جدول 7: نتائج التحليل الديناميكي للعلاقات طويلة الأجل باستخدام نموذج (PDOLS)

المتغير	القيمة المقدرة للمعلمة	T-statistic	Prob.
C	***-0.85	-6.10	0.00
ln OIL PRICE	***1.98	7.67	0.00
Ln GOV EX	***1.34	3.02	0.00
Ln K	***0.78	4.17	0.00
Ln L	***-0.89	-3.10	0.00
Ln M2	***0.46	4.00	0.01
Ln NFDI	***1.65	2.27	0.00
R ²		0.89	
Adj.R ²		0.86	
DW		2.01	
F-Statistics (P-Value)		5.66 (0.00)	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews, 12).

حيث (***)، (**)، تشير إلى مستوي معنوية 1%، 5% على التوالي.

4.3.2. تفسير نتائج التحليل الديناميكي للعلاقات طويلة الأجل

يمكن تفسير نتائج المعلمات المقدرة في الأجل الطويل بالاعتماد على قيمة وإشارة كل معلمة من معلمات النموذج الموضحة في الجدول السابق رقم (7)، كما يلي:

- 1- مؤشر متوسط أسعار النفط (In OIL PRICE): يتضح أن مؤشر متوسط أسعار النفط لدول مجلس التعاون الخليجي له تأثير إيجابي على معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقد تحقق ذلك عند مستوى معنوية 1%؛ حيث يترتب على ارتفاع هذا المؤشر بنسبة 1%؛ زيادة معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 1.98%، ويلاحظ من قيمة تلك المعلمة أن هذا التأثير مرن، وقد جاءت تلك النتيجة متفقة مع المنطق الاقتصادي الذي رسخته النظرية الكينزية على دور الطلب الكلي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وإبراز أهمية التدخل الحكومي لتحفيز الاقتصاد خلال فترات الركود من خلال زيادة الإنفاق العام؛ حيث إن ارتفاع متوسط أسعار النفط يسهم في تعزيز النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال توسيع الإنفاق الحكومي؛ فمع زيادة أسعار النفط، تتدفق عوائد أكبر إلى خزائن حكومات تلك الدول، مما يتيح لها توجيه موارد أكبر نحو المشروعات التنموية، والبنية التحتية، والخدمات العامة؛ ويؤدي هذا الإنفاق إلى تحفيز النشاط الاقتصادي بفضل تأثير المضاعف.
- 2- مؤشر الإنفاق الحكومي (In GOV EX): يتضح أن مؤشر الإنفاق الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي له تأثير إيجابي على معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقد تحقق ذلك عند مستوى معنوية 1%؛ حيث يترتب على ارتفاع هذا المؤشر بنسبة 1%؛ زيادة معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 1.34%، ويلاحظ من قيمة تلك المعلمة أن هذا التأثير مرن، وقد جاءت تلك النتيجة متفقة مع المنطق الاقتصادي الذي دعمته نظرية النمو الداخلي؛ والتي أكدت أن الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والتكنولوجيا يمكن أن يعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل؛ وفي دول مجلس التعاون الخليجي، عندما يتم توجيه الإنفاق الحكومي نحو التعليم، والبحث والتطوير، أو بناء بنية تحتية حديثة، فإنه يعزز من تراكم رأس المال المعرفي والتكنولوجي، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد؛ ويسهم ذلك في رفع معدل النمو الاقتصادي المستدام من خلال تحسين عوامل الإنتاج وزيادة العوائد على رأس المال.

3-مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت ($\ln K$): يتضح أن مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت لدول مجلس التعاون الخليجي له تأثير إيجابي على معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي وقد تحقق ذلك عند مستوى معنوية 1%؛ حيث يترتب على ارتفاع هذا المؤشر بنسبة 1%؛ زيادة معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0.78%، ويلاحظ من قيمة تلك المعلمة أن هذا التأثير غير مرّن، وقد جاءت تلك النتيجة متفقاً مع المنطق الاقتصادي الذي أكدته نظرية النمو النيو كلاسيكية؛ والتي أكدت على دور تراكم رأس المال في تحفيز النمو الاقتصادي؛ كون رأس المال الثابت يمثل استثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية، المصانع، والمعدات، مما يعزز من القدرة الإنتاجية للاقتصاد؛ وهذه الاستثمارات ترفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتحسّن من كفاءة العمليات الاقتصادية، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

4-مؤشر قوة العمل ($\ln L$): يتضح أن مؤشر قوة العمل له أثر سلبي على معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تحقق ذلك عند مستوى معنوية 1%؛ حيث يترتب على ارتفاع هذا المؤشر بنسبة 1% انخفاض معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0.89%، ويلاحظ من قيمة تلك المعلمة أن هذا التأثير غير مرّن، وقد جاءت تلك النتيجة متفقاً مع قانون تناقص الغلة، لأنه دول مجلس التعاون الخليجي، إذا زادت قوة العمل دون استثمارات موازية في رأس المال المادي أو التقني، فقد يحدث انخفاض في الإنتاجية الحدية للعمل؛ بمعنى أن كل عامل إضافي يضيف إلى الناتج أقل من العامل الذي سبقه، مما يؤدي إلى تناقص العوائد الاقتصادية في الأجل الطويل، ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

5-مؤشر العرض النقدي بمفهومه الموسع ($\ln M2$): يتضح أن مؤشر العرض النقدي بمفهومه الموسع لدول مجلس التعاون الخليجي له تأثير إيجابي على معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي وقد تحقق ذلك عند مستوى معنوية 1%؛ حيث يترتب على ارتفاع هذا المؤشر بنسبة 1%؛ ارتفاع معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0.46%، ويلاحظ من قيمة تلك المعلمة أن هذا التأثير غير مرّن، وقد جاءت تلك النتيجة متفقاً مع المنطق الاقتصادي الذي رسّخته النظرية الكينزية، والتي أكدت على دور العرض النقدي في التأثير على الإنفاق الكلي، وكذلك مع النظرية النقدية التي طورها ميلتون فريدمان، حيث ترى أن التغيرات في العرض النقدي تؤثر مباشرة على النشاط الاقتصادي، وفي دول مجلس التعاون الخليجي يسهم زيادة العرض النقدي في زيادة معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي لتلك الدول من خلال تحفيز الطلب الكلي والإنتاج؛ فزيادة العرض النقدي سيعزز من السيولة في الاقتصاد، مما يدعم الأنشطة

الاستثمارية والاستهلاكية عبر تسهيل الائتمان وتخفيض تكاليف التمويل؛ وهذا سيؤدي إلى زيادة الإنفاق العام والخاص، مما يُحفز الإنتاج والنمو الاقتصادي.

6- مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ln NFDI): يتضح أن مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له تأثير إيجابي على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقد تحقق ذلك عند مستوي معنوية 1%؛ حيث يترتب على ارتفاع هذا المؤشر بنسبة 1% انخفاض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0.46%، ويلاحظ من قيمة تلك المعلمة أن هذا التأثير غير مرّن، وقد جاءت تلك النتيجة متفقةً مع المنطق الاقتصادي الذي دعمته نظرية النمو الداخلي، التي أكدت بأن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تُعزز النمو المستدام من خلال تحسين الكفاءة الإنتاجية ونقل المعرفة. ويسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، ويوفر رأس مال جديد يُستخدم في تطوير البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية؛ هذه التدفقات تسهم في زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، مما يُسرّع من النمو الاقتصادي ويعزز تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد على النفط.

7- ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج المقدر في الأجل الطويل، حيث بلغت $R^2 = 86\%$ ، بما يعني أن 86% من التغير في لوغاريتم معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ترجع إلى التغير في لوغاريتم المتغيرات التفسيرية المدرجة في المعادلة المقدرة. ويتضح ذلك أيضاً من خلال قيمة (F-Statistics) ذات معنوية إحصائية عند مستوي 1%؛ كما تشير قيمة إحصائية (DW) القريبة من 2؛ عدم معاناة النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي.

4.3.3. نتائج تقدير علاقات الأجل القصير

يوفر نموذج PDOLS تقديرات قصيرة الأجل للوحدات المقطعية، كل على حدة، مما يساعد في تحليل أسباب الاختلاف فيما بين هذه الدول، وسيتم تباعاً عرض تلك التقديرات وتحليلها؛ كما يتضح من الجدول التالي رقم (8):

جدول 8: نتائج تقديرات الأجل القصير لكل دولة على حدة

الدول المتغير	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية
الحد الثابت	***3.65	***1.45	***5.41	***7.45	***9.56	**6.87
OIL PRICE	***3.12	***0.99	***0.83	***0.55	***0.76	***0.96
GOV EX	**0.93	***0.37	***0.46	***0.51	***0.62	***0.49
K	***-0.41	***-0.49	***-0.86	***-0.78	***-0.67	***-0.91
L	***1.02	***0.85	***0.91	***0.61	**0.74	***0.81
M2	***0.39	***0.64	***0.83	***0.76	***0.82	***0.43
NFDI	***1.09	***0.51	***0.57	**0.63	***0.71	***0.84
R ²	0.96	0.90	0.88	0.82	0.87	0.90
Adj.R ²	0.92	0.88	0.84	0.77	0.85	0.89
DW	2.01	2.13	1.96	1.97	2.09	1.94
F-Statistics (P-Value)	1.61 (0.00)	1.62 (0.00)	4.27 (0.00)	6.74 (0.00)	4.11 (0.00)	2.30 (0.00)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews, 12).

حيث (***)، (**)، تشير إلى مستوي معنوية 1%، 5% على التوالي.

4. 3. 4. تفسير نتائج التحليل الديناميكي للعلاقات قصيرة الأجل

يمكن تفسير نتائج المعلمات المقدرة في الأجل القصير بالاعتماد على قيمة وإشارة كل معلمة من معلمات النموذج الموضحة في الجدول السابق رقم (8)، كما يلي:

1- مؤشر متوسط أسعار النفط (ln OIL PRICE): يتضح أن مؤشر متوسط أسعار النفط له تأثير إيجابي قوي ومعنوي على معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي؛ هذا يعكس الاعتماد الكبير لهذه الدول على عائدات النفط كمصدر رئيسي للدخل والصادرات؛ وارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية، مما يعزز من قدرتها على الإنفاق العام والاستثماري، ويدعم القطاعات

المرتبطة بالنفط مثل الصناعات البتروكيمياوية والنقل؛ ومع أن هذا التأثير إيجابي في الأجل القصير، إلا أنه يبرز أهمية التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على تقلبات أسواق النفط العالمية.

2- مؤشر الإنفاق الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي (In GOV EX): يتضح أن مؤشر الإنفاق الحكومي يظهر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في جميع دول المجلس في الأجل القصير، حيث يُعتبر أحد المحركات الرئيسية للطلب الكلي؛ فتوجيه الإنفاق نحو البنية التحتية، التعليم، والصحة يعزز من الإنتاجية العامة للاقتصاد ويخلق فرص عمل جديدة؛ كذلك الدول ذات التأثير الأكبر مثل قطر والإمارات تظهر قدرة أعلى على توظيف الإنفاق الحكومي بفعالية لدعم النمو الاقتصادي؛ هذه النتائج تتماشى مع النظرية الكينزية التي تؤكد أن الإنفاق العام يلعب دوراً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي المعتمدة على عائدات النفط.

3- مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت لدول مجلس التعاون الخليجي (In K): يتضح أن مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت لدول مجلس التعاون الخليجي يُظهر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في جميع دول مجلس التعاون الخليجي في الأجل القصير، مما يعكس أهمية الاستثمار في البنية التحتية والمشروعات الرأسمالية في دعم النمو الاقتصادي؛ هذه الاستثمارات تُعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتُحسن من كفاءته التشغيلية، خاصة في دول مثل الإمارات والسعودية.

4- مؤشر قوة العمل لدول مجلس التعاون الخليجي (In L): على عكس التوقعات التقليدية، تظهر قوة العمل تأثيراً سلبياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في جميع الدول في الأجل القصير؛ نتيجة لزيادة الاعتماد على العمالة الوافدة منخفضة المهارات أو محدودية إنتاجيتها في القطاعات الأساسية؛ كما يمكن أن يشير إلى وجود مشكلات هيكلية في سوق العمل، مثل التركيز على الكم على حساب الكيف، ما يقلل من مساهمة العمل في النمو الاقتصادي؛ هذه النتيجة تسلط الضوء على أهمية تحسين جودة رأس المال البشري، من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب لزيادة الإنتاجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

5- مؤشر العرض النقدي بمفهومه الموسع لدول مجلس التعاون الخليجي (In M2): يتضح أن مؤشر العرض النقدي بمفهومه الموسع لدول مجلس التعاون الخليجي يظهر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في معظم دول مجلس التعاون الخليجي في الأجل القصير، مما يشير إلى دور السيولة النقدية في دعم الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية؛ فتوفير السيولة النقدية تساعد على خفض تكاليف الاقتراض ويُحفز الإنفاق الخاص والعام، مما يدفع عجلة الاقتصاد نحو التقدم، ومع ذلك، من المهم إدارة العرض النقدي بحذر لتجنب التضخم الذي قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

6- مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (In NFDI): يتضح أن مؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يظهر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي في الأجل القصير، مما يعكس دور الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا، تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتنويع الاقتصاد؛ فالدول التي نجحت في جذب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة، مثل السعودية والإمارات خلال فترة الدراسة، تُظهر معدلات نمو أعلى، مما يعكس فعالية سياساتها الاقتصادية. وهذا التأثير يعزز أهمية استمرار الإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

7- ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج المقدر في الأجل القصير في كل دول الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة ($R^2 = 96\%$) في الإمارات، بلغت أقل قيمة ($R^2 = 82\%$) في سلطنة عمان، بما يعني أن حوالي (92% - 82%) من التغير في لوغاريتم معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ترجع إلى التغير في لوغاريتم المتغيرات التفسيرية المدرجة في المعادلات المقدرة. ويتضح ذلك أيضاً من خلال قيمة (F-Statistics) ذات معنوية إحصائية عند مستوي 1%؛ كما تشير قيمة إحصائية (DW) القريبة من 2؛ إلى عدم معاناة النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي في دول مجلس التعاون الخليجي.

5.4. فحص مدى ملاءمة النموذج

يمكن تقييم مدى ملاءمة وجودة تقديرات النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات، تشمل فحص المعلمات المقدرة وحد الخطأ العشوائي. من بين هذه الاختبارات، اختبار (Variance Inflation Factor (VIF (O'Brien, 2007) لقياس الارتباط المتعدد بين المتغيرات التفسيرية، واختبار Jarque-Bera (Jarque & Bera, 1980) للتحقق من أن حد الخطأ العشوائي يتبع توزيعاً طبيعياً، بالإضافة إلى اختبار الارتباط الذاتي لقيم حد الخطأ. تُعرض نتائج هذه الاختبارات في الجدولين رقم (9)، (10).

جدول 9: نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات التفسيرية

المتغير	Uncentered VIF
C	6.49
In OIL PRICE	5.97
In GOV EX	8.69
In K	4.71
In L	3.99
In M2	4.87
In NFDI	1.27

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews, 12).

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن مستوى الارتباط المتعدد بين المتغيرات التفسيرية يُعتبر مقبولا، حيث تشير قيمة معامل VIF التي تقل عن 4 إلى أن ارتباط المتغير بالمتغيرات الأخرى منخفض؛ في المقابل، إذا تجاوزت قيمة المعامل 8، فهذا يدل على ارتباط قوي بين المتغير والمتغيرات الأخرى، مما قد يؤثر سلباً على دقة تقدير المعلمات المقدرة.

جدول 10: نتائج اختبار Jarque-Bera لفحص حد الخطأ

الاختبار	قيمة الإحصائية المحسوبة	الاحتمال
Jarque-Bera	5.22	97.0

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews, 12).

يتضح من الجدول السابق رقم (10) أن حد الخطأ يتبع توزيعاً طبيعياً، حيث تشير إحصائية Jarque-Bera إلى قبول فرض عدم الذي يفيد بأن حد الخطأ يتبع توزيعاً طبيعياً.

5. سياسات مقترحة لتحقيق استقرار أسعار النفط واستقرار معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

وتقسم هذه السياسات المقترحة إلى مجموعتين من السياسات؛ أولهما: سياسات مقترحة لتحقيق استقرار أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، ثانيهما: سياسات مقترحة لتحقيق استقرار معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على النحو التالي:

5.1. سياسات مقترحة لتحقيق استقرار أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي

يعد تحقيق الاستقرار في أسعار النفط تحدياً كبيراً لدول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لاعتماد اقتصاداتها بشكل كبير على عائدات النفط، وتقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على الميزانيات الحكومية، والنمو الاقتصادي، والاستثمارات، والقطاعات غير النفطية. وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق استقرار أسعار النفط والحد من تقلبات الأسعار الحادة التي قد تؤثر سلباً على هذه الدول. فيما يلي بعض السياسات المقترحة لتحقيق قدر أكبر ممكن من الاستقرار في أسعار النفط لدول مجلس التعاون الخليجي:

1- تعزيز التعاون والتنسيق داخل أوبك: ويتم ذلك من خلال ثلاث آليات، أولها: التوافق على سياسات إنتاج مستدامة؛ فيجب على دول مجلس التعاون الخليجي العمل بشكل وثيق مع الدول الأخرى الأعضاء في أوبك، للتوافق على سياسات إنتاج تأخذ في الاعتبار العرض والطلب العالميين، وتسعى لتحقيق توازن يمنع التقلبات

الحادة في الأسعار. ثانيها: وضع آليات استجابة مرنة تسمح بتعديل مستويات الإنتاج بسرعة وفعالية استجابة للتغيرات غير المتوقعة في السوق. ثالثها: تعزيز الحوار مع المنتجين من خارج أوبك، عن طريق مواصلة الحوار والتعاون مع الدول المنتجة الرئيسية من خارج أوبك لضمان فهم مشترك لأوضاع السوق وتجنب القرارات التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

2- وضع سياسة اقتصادية تعتمد على التنوع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على عائدات النفط: وذلك من خلال الاستثمار في قطاعي الطاقة المتجددة والتكنولوجيا، بما يدعم هذا التحول التنمية المستدامة، مما يعزز قدرة هذه الدول على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية الخارجية، وخاصة تقلب أسعار النفط. ويتم ذلك بتنوع هيكل النشاط الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط: من خلال الاستثمار في القطاعات غير النفطية عن طريق تخصيص جزء كبير من الإيرادات النفطية لتطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة، والسياحة، والتكنولوجيا، والخدمات المالية.. وهذا يقلل من حساسية اقتصادات دول مجلس التعاون لتقلبات أسعار النفط. وتطوير مصادر دخل بديلة: من خلال تنفيذ إصلاحات مالية تهدف إلى زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال الضرائب (مثل ضريبة القيمة المضافة)، والرسوم، وخصخصة بعض الشركات الحكومية. وتحسين بيئة الأعمال عن طريق تسهيل الإجراءات، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودعم ريادة الأعمال لتعزيز نمو القطاعات غير النفطية.

3- سياسة مالية رشيدة: تهدف إلى تكوين احتياطات قوية لدول مجلس التعاون الخليجي، عن طريق تأسيس صناديق الثروة السيادية، لتقليل آثار تقلبات أسعار النفط، فتقوم صناديق الثروة السيادية باستيعاب الفوائض النفطية خلال فترات ارتفاع الأسعار واستخدامها لدعم الميزانيات خلال فترات الانخفاض. وتطبيق سياسات مالية احترازية تضمن تحقيق فوائض مالية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط لبناء احتياطات قوية يمكن استخدامها لمواجهة فترات العجز. وربط الإنفاق الحكومي بأسعار نفط متحفظة: فعند إعداد الميزانيات، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تقدير الإيرادات بناءً على أسعار نفط متحفظة لتجنب الاعتماد المفرط على التوقعات المتفائلة.

4- استخدام أدوات التحوط وإدارة المخاطر: من خلال عقود المشتقات المالية: فيمكن لدول مجلس التعاون الخليجي استخدام أدوات التحوط مثل العقود الآجلة والخيارات لتثبيت جزء من إيراداتها النفطية المستقبلية وحماية نفسها من الانخفاضات الحادة في الأسعار. والتأمين ضد المخاطر عن طريق استكشاف إمكانية التأمين على جزء من الإيرادات النفطية ضد تقلبات الأسعار الكبيرة.

5- تعزيز الشفافية والإفصاح عن المعلومات: عن طريق نشر بيانات موثوقة؛ فتوفير بيانات شفافة ودقيقة حول إنتاج النفط، والصادرات، والإيرادات، والخطط المستقبلية يمكن أن يساعد في تقليل حالة عدم اليقين في السوق ويساهم في استقرار الأسعار. والتواصل الفعال من خلال فقيام دول مجلس التعاون الخليجي بالتواصل بشكل فعال مع الأسواق والمحليلين لشرح سياساتها واستراتيجياتها يمكن أن يساعد في بناء الثقة وتقليل التكهّنات التي قد تؤدي إلى تقلبات الأسعار.

6- تشجيع مصادر الطاقة المتجددة: يمكن أن يساهم التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة في تقليل الاعتماد على النفط، وبالتالي تقليل تقلبات الأسعار في الأجل الطويل. ويمكن للحكومات تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة من خلال الحوافز الضريبية والبحث والتطوير.

7- التعاون الدولي: يتطلب استقرار أسعار النفط تعاوناً دولياً بين الدول المستهلكة والمنتجة، ويتم ذلك من خلال تبادل المعلومات والتنسيق بشأن سياسات الإنتاج والاستهلاك. حيث تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بعمل سياسة تعاونية تكاملية لإدارة الموارد المشتركة، بما يحقق المصلحة الجماعية ويقدمها على المصلحة الفردية المجردة لكل دولة، بما يضمن لهذه الدول تعزيز المشهد الاقتصادي لهم في صورة تكاملية تضمن الصمود أمام التحديات المستقبلية وتعزيز الاستقرار في تسعير النفط في الأجل الطويل.

7- تقليل دعم الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي الذي كان يعتمد عليه في تخفيض أسعار النفط للاستهلاك المحلي، وضمان الاستقرار السياسي والرفاهية الاجتماعية في هذه الدول (Bacon, 2015, Krane, 2015) وذلك من خلال الدعم المباشر وغير المباشر لتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مما يكلفها هذا الدعم مبالغ كبيرة ترهق ميزانيتها، وتشوه تخصيص الموارد وتشجع على الاستهلاك المفرط للطاقة مما يقود من قدرتها التصديرية، وبالتالي إصلاح هذا الدعم يحسن من الكفاءة الاقتصادية ويقلل التشوهات الاقتصادية، وتحسين استخدام الموارد وزيادة الناتج المحلي، مع عمل مدفوعات إضافية لتخفيف هذه الآثار السلبية لارتفاع الأسعار علي الأسر ذات الدخل المنخفض، ما يضمن تقليل خسائر الرعاية الاجتماعية إلى حدها الأدنى (Boughanmi & Khan, 2019).

5.1. سياسات مقترحة لتحقيق استقرار معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

يعد تحقيق استقرار معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي أولوية استراتيجية، وهدفاً معقداً يتطلب مزيجاً من السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والهيكلية، التي تساهم في التكيف مع التحديات الاقتصادية المختلفة. وذلك لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الاعتماد على تقلبات أسعار النفط. ويتطلب تحقيق ذلك تبني مجموعة شاملة من السياسات التي تعالج التحديات الهيكلية والاقتصادية، وتهدف إلى الحد

من التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي والحفاظ على مسار نمو اقتصادي مستدام، ولعل من أهم هذه السياسات ما يلي:

1- تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي: عن طريق تحديد القطاعات ذات الإمكانيات العالية مع التركيز على تطوير قطاعات غير نفطية تتمتع بميزات تنافسية وقدرة على خلق فرص عمل مستدامة، مثل السياحة، والصناعات التحويلية، والتكنولوجيا، والخدمات المالية، واللوجستيات، والطاقة المتجددة. وتوفير الحوافز الاستثمارية من خلال تقديم حوافز مالية وضريبية ولوجستية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات المستهدفة. وتطوير البنية التحتية الداعمة من خلال الاستثمار في البنية التحتية المادية (مثل الموانئ والمطارات والطرق وشبكات الاتصالات) والرقمية (مثل الإنترنت فائق السرعة والحلول الرقمية) لدعم نمو القطاعات الجديدة. ودعم ريادة الأعمال والابتكار بإنشاء حاضنات للأعمال، وتوفير التمويل الأولي للشركات الناشئة، وتشجيع ثقافة الابتكار والإبداع.

2- تعزيز دور القطاع الخاص: عن طريق تحسين بيئة الأعمال: بتبسيط الإجراءات الحكومية، وتقليل البيروقراطية، وضمان سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية الفكرية لجعل دول مجلس التعاون الخليجي وجهات جاذبة للاستثمار الخاص. وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتفعيل نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة بكفاءة أكبر. وخصخصة بعض الشركات الحكومية: بطرح بعض الشركات الحكومية للاكتتاب العام أو خصخصتها بشكل كامل لزيادة كفاءتها وتحفيز المنافسة.

3- تطوير رأس المال البشري: عن طريق إصلاح أنظمة التعليم والتدريب بمواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، والتركيز على تطوير المهارات التقنية والرقمية ومهارات ريادة الأعمال. وجذب واستبقاء الكفاءات بتبني سياسات لجذب واستبقاء الكفاءات المحلية والأجنبية من خلال توفير فرص عمل مجزية وبيئة عمل جاذبة. وتمكين المرأة والشباب بزيادة مشاركة المرأة والشباب في سوق العمل من خلال توفير فرص التدريب والتأهيل والدعم اللازم.

4- سياسة مالية رشيدة وتعزيز الاستدامة المالية: عن طريق تنويع مصادر الإيرادات الحكومية بتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال تطبيق إصلاحات مالية مدروسة، مثل فرض ضرائب غير مباشرة (مثل ضريبة القيمة المضافة) ورسوم على بعض الخدمات. وترشيد الإنفاق الحكومي بتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو القطاعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأعلى. وبناء احتياطات مالية قوية للمحافظة على مستويات كافية من الاحتياطات المالية لمواجهة الصدمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط. وإدارة الدين العام بكفاءة بالمحافظة على مستويات دين عام مستدامة وتجنب تراكم الديون المفرطة.

5- تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي: عن طريق تسهيل التجارة والاستثمار البيئي بإزالة الحواجز التجارية وغير التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات. وتطوير مشاريع مشتركة بتنفيذ مشاريع إقليمية مشتركة في مجالات البنية التحتية والطاقة والصناعة والسياحة لتعزيز التكامل الاقتصادي. وتوحيد بعض السياسات المالية والتجارية والنقدية بين دول المجلس لتعزيز جاذبية المنطقة كوجهة استثمارية موحدة.

6- تبني سياسات اقتصادية كلية داعمة للاستقرار: بتطبيق سياسات نقدية حكيمة للمحافظة على استقرار العملة والسيطرة على التضخم من خلال سياسات نقدية فعالة. وسياسات مالية متوازنة تحقق توازن بين دعم النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستدامة المالية. وإدارة المخاطر الاقتصادية بتطوير آليات لرصد وإدارة المخاطر الاقتصادية المحتملة، سواء كانت داخلية أو خارجية.

7- تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة: ويتم ذلك من خلال زيادة الشفافية في إدارة المال العام بنشر المعلومات المتعلقة بالميزانيات والإنفاق الحكومي والمشروعات التنموية لتعزيز المساءلة والثقة. وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وضمان نزاهة المؤسسات الحكومية.

8- تطبيق سياسات هيكلية: تدعم استقرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، من خلال سته سياسات؛ أولها: تنويع الاقتصاد: تقليل الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات يجعل الاقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية. ثانيها: تحسين بيئة الأعمال: تسهيل الإجراءات، وتقليل البيروقراطية، وضمان سيادة القانون يشجع الاستثمار والابتكار. ثالثها: تطوير البنية التحتية: من خلال الاستثمار في البنية التحتية المادية والرقمية، لأن ذلك يعزز الإنتاجية ويقلل تكاليف الأعمال. رابعها: الاستثمار في رأس المال البشري: عن طريق تحسين التعليم والتدريب والرعاية الصحية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمالة ويعزز النمو الشامل. خامسها: تعزيز التجارة الخارجية: من خلال الانفتاح على التجارة الدولية، مما يحفز النمو ويزيد من المنافسة. سادسها: إدارة المخاطر المالية: ويتم ذلك عن طريق تطبيق رقابة فعالة على القطاع المالي يقلل من احتمالية حدوث أزمات مالية يمكن أن تعرقل النمو.

6. النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

6.1. النتائج

تم بناء نموذج قياسي لتقدير أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1990-2023)؛ كذلك تحليل العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية؛ وتحديد الصيغة القياسية للنموذج، وتحديد المتغيرات الرئيسية المؤثرة في النمو الاقتصادي؛ وهي متوسط أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، ورأس المال الثابت، وقوة العمل، والعرض النقدي، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتم التحقق من استقرار المتغيرات ومدى وجود علاقات تكامل مشترك بينها؛ وتم تقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين هذه المتغيرات وتفسيرها. ولعل من أهم النتائج التي وتوصلت إليها الدراسة ما يلي:

- 1- لقد كانت الكويت هي أكثر الدول تقلباً في معدلات النمو الاقتصادي، وقد كانت كل من السعودية والإمارات أكثر استقراراً، وعلى الرغم أن الكويت شهدت معدلات نمو استثنائية في بعض الفترات، إلا أن هذا لم يكن مستداماً، مما يشير إلى اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على العوامل الخارجية، وأن الإمارات والسعودية أظهرتا استقراراً نسبياً، مما يعكس وجود تنوع اقتصادي أفضل نسبياً مقارنة بالكويت.
- 2- يعتمد اقتصاد كل من البحرين وسلطنة عمان وقطر بدرجة كبيرة على النفط والغاز، ولذا فإنها بحاجة إلى تقليل الاعتماد على النفط والغاز، من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل السياحة، التكنولوجيا، والصناعة لضمان حدوث نمو اقتصادي مستدام من خلال تنوع هياكلها الاقتصادية.
- 3- أن متوسط أسعار النفط كان له تأثير إيجابي مرن وقوي على النمو الاقتصادي، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات الحكومية، وبالتالي تعزز الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي. ويؤثر الإنفاق الحكومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي المستدام.
- 4- أظهرت قوة العمل تأثيراً سلبياً نتيجة مشكلات هيكلية في سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لاعتمادها بدرجة كبيرة على العمالة الأجنبية منخفضة الإنتاجية.
- 5- يؤثر العرض النقدي وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، وأكدت الدراسة على أهمية التنوع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على تقلبات أسواق النفط، وذلك باستخدام نماذج متقدمة مثل PDOLS لتحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل.

6- تحقيق الاستقرار الكامل في أسعار النفط أمر صعب، لكن دول مجلس التعاون الخليجي يمكنها تبني مجموعة من السياسات المتكاملة لتقليل حدة التقلبات وحماية اقتصاداتها، ويتطلب ذلك تعاونًا إقليميًا ودوليًا، وتنويعًا اقتصاديًا جادًا، وإدارة مالية رشيدة، واستخدام أدوات إدارة المخاطر المتاحة.

7- يتطلب تحقيق استقرار معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي رؤية استراتيجية شاملة وتنفيذًا فعالًا لمجموعة متكاملة من السياسات، مع التركيز على التنويع الاقتصادي، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير رأس المال البشري، والإدارة المالية الرشيدة، وتعزيز التكامل الإقليمي، وتبني سياسات اقتصادية كلية داعمة للاستقرار، وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، كلها عناصر أساسية لتحقيق هذا الهدف وضمان مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام للمنطقة.

6.2. التوصيات

بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، يمكن توجيه عدد من التوصيات التي يتعين على متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية أخذها في الاعتبار لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط، واستدامة النمو الاقتصادي. ولعل أهم هذه التوصيات ما يلي:

- 1- يجب على دول الكويت والبحرين وسلطنة عُمان وقطر تبني سياسة التنويع الاقتصادي الداخلي، عن طريق إنشاء صناعات تحويلية من خلال وضع رؤية اقتصادية مستقبلية، ك رؤية 2030 بالمملكة العربية السعودية، مما يعزز ويرسخ استقرار واستدامة النمو الاقتصادي فيها، وتقليل تقلبات في معدلات النمو الاقتصادي.
- 2- يتعين على صانعي السياسات الاقتصادية في دولتين الإمارات والمملكة العربية السعودية الاستمرار في تطوير وتحديث الرؤى الاقتصادية، التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام.
- 3- ضرورة قيام دول مجلس التعاون الخليجي بتنويع هيكل الصادرات غير النفطية، من خلال مزيد من الاهتمام بقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة.
- 4- يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي توجيه العوائد النفطية الفائضة لإقامة صناعات إنتاجية من شأنها المنافسة والتصدير في الأسواق العالمية.
- 5- يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي توجيه العوائد النفطية الفائضة للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

- 6- يجب على دول مجلس التعاون الخليجي تشجيع خلق بيئة ملائمة وجذابة لإنشاء ونمو المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، التي هي عماد التنمية الاقتصادية، والتي من شأنها تقليل من الواردات وتلبية الطلب المحلي.
- 7- ضرورة استفادة دول مجلس التعاون الخليجي من المزايا النسبية للموارد الطبيعية، التي تزخر بها في جذب مزيد الاستثمار الوطنية والأجنبية، وتحسين البيئة الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي على ضخ مزيد من الاستثمارات.

3.6. البحوث المستقبلية

- لعل من أهم البحوث المستقبلية المرتبطة بأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ما يلي:
- 1- أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1991-2025).
 - 2- أثر صدمات النفط على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1991-2025).
 - 3- أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (1991-2025).
 - 4- أثر صدمات النفط على النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (1991-2025).
 - 5- أثر الاستثمارات الأجنبية في النفط على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1991-2025).

المراجع

المراجع العربية

- الحقباتي، ليمياء عبد الرحمن ومحمد، نشوى مصطفى. (2015). أثر التقلبات الاقتصادية العالمية على أسعار النفط: دراسة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- السريتي، السيد محمد أحمد. (2014). محددات الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2010م) دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 50 (1)، 113-158.
- العدواني، نادر مبارك مطلق فهد. (2021). أثر تقلب أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الكويت، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 41 (2)، 327-375.
- النسور، إياد عبد الفتاح. (2008). تأثير أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، 19 (4)، 309-329.
- بلعباس، راجح. (2018). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات المقطعية. المؤتمر الدولي العلمي السادس لاتحاد الإحصائيين العرب بالتعاون مع دائرة الإحصاءات الأردنية 9-10/7/2018م، عمان.
- بو الشعور، شريفة وقمرى، زينة (2021). أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ونظرية لعنة الموارد الطبيعية: دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة، حويلات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 15 (2)، 259-278.
- حمزة، طيبي (2014). الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 11 (1)، الجزائر.
- خليفة، أبو بكر وفرح، نادية. (2024). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية لتقدير علاقات التماثل وغير التماثل بين المتغيرات الكلية، مجلة الرؤية للاقتصاد والعلوم السياسية، 10 (1)، 68-96.

- خليفة، أحمد محمد صدقي. (2023). أثر التقلبات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في مصر، *مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق*، 45(5)، 774-809.
- خويلدات، محمد مجاهد وودان، بشير، وعلاوى، محمد لحسن (2013) أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر - الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، *كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر*.
- دربال، فاطمة الزهراء. (2017). أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة (1986-2015)، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة*، جامعة مصطفى اسطبولي معسكر، الجزائر، 9 (1)، 8-20.
- صلاح، أشرف ورجب، ايمن أحمد والمرابط، محمد جمعه. (2019). أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٧. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة*، 10، 2 (1)، 561-590.
- طهير، نور الهدى (2019)، "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول الاوبك باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2000 - 2017م)"، رسالة ماجستير، *كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محمد أولجاح، الجزائر*.
- قابيل، ماجد عبد العظيم حسن. (2021). العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في مصر، *مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا*، 41 (4)، 501-520.
- محمود، هايدي سامي محمد. (2018)، *تذبذب أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري، المؤتمر الدولي العلمي السادس لاتحاد الإحصائيين العرب بالتعاون مع دائرة الإحصاءات الأردنية*، 9-2018/7/10م، عمان.

References

- Al-Maamary, H. M., Kazem, H. A., & Chaichan, M. T. (2017). The impact of oil price fluctuations on common renewable energies in GCC countries. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 75, 989-1007.
- Attia, S. M. A (2016). The impact of oil prices on the Economic growth and Development in the MENA countries. *MPRA Paper No. 89073*, posted 20 Sep 2018 03:47 UTC.
- Bacon, R. (2015). Devising an energy pricing strategy for GCC countries. *In Oxford Energy Forum*, 96, (2).
- Bernanke, B. S. (1983). Irreversibility, uncertainty, and cyclical investment. *The Quarterly Journal of Economics*, 98 (1), 85-113.
- Berndt, E. R., & Wood, D. O. (1975). Technology, prices, and the derived demand for energy. *The Review of Economics and Statistics*, 57 (3), 259-268.
- Blanchard, O. J., & Gali, J. (2007). The macroeconomic effects of oil price shocks: Why are the 2000s so different from the 1970s? *NBER Working Paper No. 13368*.
- Bloom, N. (2009). The impact of uncertainty shocks. *Econometrica*, 77(3), 623-685.
- Boughanmi, H., & Khan, M. A. (2019). Welfare and distributional effects of the energy subsidy reform in the Gulf Cooperation Council countries: the case of Sultanate of Oman. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 9 (1), 228-236.
- Clarida, R., Gali, J., & Gertler, M. (1999). The science of monetary policy: A new Keynesian perspective. *Journal of Economic Literature*, 37(4), 1661-1707.
- Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. *The economic journal*, 92 (368), 825-848.
- Edelstein, P., & Kilian, L. (2009). How sensitive are consumer expenditures to retail gasoline prices? *The Review of Economics and Statistics*, 91(4), 855-868.
- Hasanov, F. (2018). The impact of energy consumption on economic growth: Evidence from selected oil-exporting countries. *Energy Economics*, 75, 357–369.
- Hasanov, F. J., Mukhtarov, S., & Suleymanov, E. (2023). The role of renewable energy and total factor productivity in reducing CO2 emissions in Azerbaijan. Fresh insights from a new theoretical framework coupled with Autometrics. *Energy Strategy Reviews*, 47, 101079.
- Hausman, J. A. (1978). Specification tests in econometrics. *Econometrica*, 46 (6), 1251–1271.
- Hsiao, C. (1986). Analysis of panel data. *Econometric Society Monographs*, Cambridge University Press, 50(11), 152-256.
- Jarque, C. M., & Bera, A. K. (1980). Efficient tests for normality, homoscedasticity and serial independence of regression residuals. *Economics Letters*, 6(3), 255–259.

- Kao, C., & Chiang, M. H. (2000). On the estimation and inference of a cointegrated regression in panel data. *Advances in Econometrics*, 15, 179–222.
- Krane, J. (2015). Stability versus sustainability: energy policy in the Gulf monarchies. *The Energy Journal*, 36 (4), 1-22.
- Köseoğlu, S. D., Khan, K., & Ifat, M. (2019). Relationship between Oil Prices and Economic Growth in GCC Countries. *Liberal Arts and Social Sciences, International Journal (LASSIJ)*, 3(1), 106-120.
- Levin, A., Lin, C. F., & Chu, C. S. J. (2002). Unit root tests in panel data: Asymptotic and finite-sample properties. *Journal of Econometrics*, 108(1), 1–24.
- Mark, N. C., & Sul, D. (2003). Cointegration vector estimation by panel DOLS and long-run money demand. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 65(5), 655–680.
- Mork, K. A. (1989). Oil and macroeconomic activity. *Energy Journal*, 10 (1), 65-91.
- O'Brien, R. M. (2007). A caution regarding rules of thumb for variance inflation factors. *Quality & Quantity*, 41(5), 673–690.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289–326.
- Sarafidis, V., & Wansbeek, T. (2012). Cross-sectional dependence in panel data analysis. *Econometric Reviews*, 31(5), 483–531.

Abstract

This study aims to analyse and measure the impact of oil prices on economic growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries over the period 1990–2023. The significance of the study lies in its focus on one of the most pressing economic challenges facing rentier economies that rely heavily on a depletable resource such as oil. The research adopts a descriptive-analytical approach to trace the evolution of oil prices and economic growth rates, in addition to an econometric approach using the Polynomial Distributed Lag (PDL) model to estimate the relationship between oil prices and economic growth in the selected countries. The results reveal a statistically significant and positive effect of oil prices on economic growth in both the short and long term. However, the study cautions against excessive reliance on oil revenues and recommends accelerating economic diversification policies and reducing mono-dependence on oil to achieve sustainable growth across GCC economies.

Keywords

Oil Prices; Economic Growth; GCC Countries; PDL Model; Panel Data.